Car malard

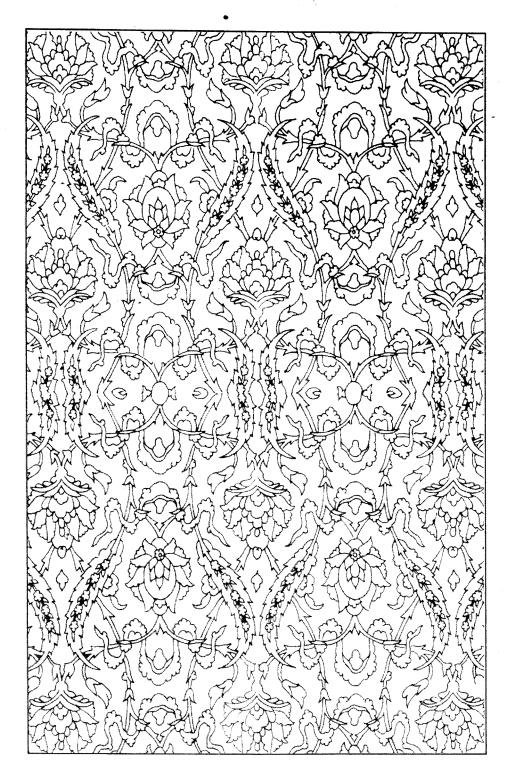
نائيف أَبِيْ عَبْدِاللَّهُ مِحَكِرِبَرْمِحَكَدِبْن دَاوُدَ الْصَّنْهَاجِيّ الشِّهْ يِرْبابْن آجُرُّومَ

(المتونّى سَنَة ٣٢٧ه)

محقيق حُمَّا يَنِفِينُ أَلْنَبَ عَنَّالَ أَنْ

سيم دُ. محكَ مَدْ حَسِكَان الطّيّان

رئيس مُعَرَّدات اللّغة لِعَرَبيَّة في الجايعَة لِعَرَبيَّة لِفتوحَة ِ - الكويَتْ عُضومُراسِل بجمعَ اللّغة لِعرَبيَّة بيمِسْقْ





لِسُمِ ٱللَّهِ ٱلزَّهُمَٰذِ ٱلزَّهِيكِ

تصدير بقلم دُ.مجئَــَـَـدُحَسِّـانالطَّيَّانَ

الحمد لله ولي الحمد ، والصلاة والسلام على حامل لواء الحمد ، سيدنا محمد ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ، وعلى آله وصحبه ، ومن اتبعهم بإحسان.

وبعد فمن فضل الله على هذه الأمة – وفضله عظيم لا يحد، ونعمه كثيرة لا تحصى – أنك واجد في تراثها كل ما تصبو إليه نفس المتعلم من فنون وعلوم، ومستويات في التعليم، فالمبتدئ يجد بغيته، والمتعلم يجد طَلِبَتَهُ، والمتخصص يجد ضالته.

وقد حظي علم النحو بقسط وافر من هذا الثراء والتنوع والتعدد في المضمون والمستوى التعليمي، فأنت تجد إلى جانب «أصول» ابن السراج «الموجز»، وإلى جانب «تذكرة» أبي علي «وتكملته» «الإيضاح»، وإلى جانب «خصائص» ابن جني و «سر صناعة الإعراب» «اللمع» و «الملوكي» في التصريف، وإلى جانب «مفصل» الزمخشري «الأنموذج».

وهكذا فقد كان من هم كل واحد من هؤلاء الأعلام أن يصنف كتابا للناشئة، يشتمل على مبادئ النحو، بأيسر عبارة، وأقرب سبيل. جاء في ترجمة أبي علي الفارسي: «قالوا: ولما صنف أبو علي كتاب الإيضاح وحمله إلى عضد الدولة، استقصره عضد الدولة، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئا، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي وصنف التكملة، وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة قال: غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو»(١).

ومن هذه المختصرات الموجزات النافعات متن الآجرومية، وهو خلاصة موجزة في قواعد النحو، صغيرة الحجم، عظيمة القدر، بالغة الأثر، فكم قرأها أناس، وكم أفاد منها طلبة، وكم تأسس بها علماء، وكم ذاع صيتها وانتشر ذكرها عبر الزمان والمكان.

يقول عنها العلامة الدكتور محمود الطناحي: «وهذا متن الآجرومية، لا يطاوله متن آخر، ضبطا لقواعد اللغة، وحصرا لمسائله، ويسرا في صياغته، ولا يزال موضع التلقي والقبول إلى يوم الناس هذا»(٢).

وبقدر ما كتب لهذا المتن من القبول والذيوع والانتشار، كان الاهتمام بنسخه وطبعه وشرحه والعناية به، حتى لا تكاد مكتبة خاصة أو عامة للمخطوطات أو للمطبوعات تخلو من نسخة منه.

وما هذه الطبعة التي نقدم لها إلا واحدة من مئات الطبعات التي نشرت لهذا

⁽١) معجم الأدباء لياقوت الحموي (٨١٣/٢).

⁽٢) مقالات العلامة محمود الطناحي (٩٦/١).

المتن، على أنها - والإنصاف شريعة - تمتاز بأمور لا بد من التنويه بها:

أولها: هذا العمل المتقن الذي نهض به محققها الأستاذ الباحث حايف النبهان، بدءا من جمعه لنسخها المخطوطة والمطبوعة وكذلك شروحها، وانتهاء بمعارضتها وتدوين فوارق النسخ في هامشها، ومرورا بالتعريف بها وبمؤلفها في مقدمة بلغت الغاية إتقانا وتجويدا وإحسانا.

وثانيها: ضبط كامل لكلماتها، لم يدع حرفا منها غفلا، وهو عمل جليل ينبغي أن يذكر فيشكر، بل ينبغي أن يؤتسى به ويقتفى أثره في كل عمل يخرج للناس في مجال تعليم العربية خصوصا، وفي كل ما يكتب للناشئة عموما؛ لأن الحركات قوام العربية، وسر عظيم من أسرارها، وما فسدت سلائق الناس وفشا اللحن في ألسنتهم إلا من إهمال الضبط أو الإخلال به.

وثالثها: هذا اللبوس الجميل الذي ظهرت به تختال تِيهاً، وحق لمثلها أن تزهو وتختال.

وما أدري لماذا أغفل الأستاذ المحقق الحديث عن تفاصيل عمله المجود هذا، فلم يفرده بعنوان على عادة المحققين في شرح منهجهم في التحقيق، وتفصيل الكلام على عملهم في النص المحقق، أهو تواضع العلماء أم أصول الصنعة؟ تلك التي عبر عنها الأديب الكبير يحيى حقي خير تعبير حين قال: «عليك إذا عزفت على العود ألا تسمع الناس خبطة الريشة، وإذا كتبت ألا تسمع القارئ صرير القلم».

والحق أني كنت أود أن أقرأ شيئا عن منهجه في التحقيق، كما كنت أود ألا تخلو هوامش النص من بعض الإيضاحات والتنبيهات التي تفيد القارئ المبتدئ في دنيا النحو.

أسأل الله العظيم أن يجزيه خير الجزاء على ما بذل من جهد، وأن ينفع بهذه الطبعة من الآجرومية أكثر مما نفع بسابقاتها، وأن يتولانا بعنايته، ويؤيدنا بنصره لرفع راية العربية، إنه خير مسؤول ونعم المجيب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

دُ. مِحْتَمَدْ حَسِيَانِ الظَيَّانَ

الكويت: فجر السبت ١١ رجب ١٤٣٠م ٤ تموز ٢٠٠٩م

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فهذه المقدمة الآجرومية في علم العربية، شرفت أن أكون أحد من اشتغلوا بها، فقمت بتحقيقها على عشر نسخ خطية، واثني عشر شرحا، وكتاب إعراب لأمثلتها، ومطبوعتين، كما سيأتي بيان ذلك كله.

وقدمت لها بمقدمة تناولت تعريفا موجزا بها، وبمؤلفها، ووصف النسخ المستعملة في التحقيق.

والهدف من هذا العمل إخراج طبعة متقنة من هذا المتن المفيد، تتضمن أبرز الاختلافات بين نسخها المتعددة، لذا كانت كل التعليقات في الحواشي بما فيها الفوائد المنثورة متعلقة بتحقيق هذا الهدف فحسب.

وأؤكد افتقاري إلى نصح وتوجيهات السادة المختصين، وطلبة العلم النابهين، لتدارك أي ملاحظات شابت هذا العمل، وتعديلها في طبعات لاحقة إن شاء الله تعالى.

وأرجو من الله ـ عز وجل ـ أن تكون هذه الطبعة خير عون لمن أراد أن يحفظها أو يدرسها أو يشرحها، سائلا المولى ـ عز وجل ـ أن يغفر لمؤلفها، وأن يرفع درجته.

كَالِيْفُكُ أَلْنَبَهَكَانَ hayef74@yahoo.com



أولاً: ترجمة الإمام ابن آجروم

اسمه وكنيته ونسبه ونسبته:

هو الأستاذ العلامة المقري النحوي أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، الشهير بابن آجروم.

هكذا ذكرت أكثر المصادر اسمه بمحمدين، وجاء عند بعض شراح مقدمته كالمكودي (۱) والإبياري (۲) والرشيدي (۳) وغيرهم: محمد بن داود (۵)، بأربعة محمدين.

والصنهاجي: قيل نسبة للبلدة المشهورة، وقيل نسبة لقبيلة مغربية.

قال الإبياري: «الصنهاجي - بفتح الصاد المهملة، وكسرها - نسبة إلى صنهاجة، بلدة مشهورة»(٦).

⁽١) شرح المكودي على الآجرومية (ص٢).

⁽٢) شرح الآجرومية لفايد بن مبارك الإبياري (ق٢أً).

⁽٣) الأقوال المرضية على متن الآجرومية لحسين الرشيدي الشافعي (ق٤ب).

⁽٤) صرح بعض من سماه بهذا الاسم كالإبياري والرشيدي أن داود اسم أيه.

⁽٥) حاشية على متن الآجرومية لمحمد خضر بن عابدين اللاذقي (ق١ب).

⁽٦) شرح الآجرومية للإبياري (ق٢أ).

وقال البيجوري: «نسبة إلى صنهاجة، وهي قبيلة بالمغرب»(١). والصواب ما ذكره البيجوري؛ فإن ابن آجروم من أهل فاس مولدا وإقامة ووفاة.

والصنهاجي - نسبة للقبيلة - قال القلقشندي: بفتح الصاد، وقال السيوطي: بالكسر، وقال أبن دريد: بضم الصاد، ولا يجوز غيره (٢).

وآجروم: قال السيوطي: «بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة» (٣).

وقال ابن الحاج: «وجد بخط المصنف أجروم بهمزة غير ممدودة»(٤). ونقل السيوطي عن ابن مكتوم في تذكرته أنه يعرف بأكروم(٥).

وقال الرشيدي: «ثم جيم بربرية بين الجيم والقاف، وبعضهم يقول بالقاف، وبعضهم بالجيم وبها كان يكتب بخطه»(٦).

ونص أكثر من ترجم له أنها كلمة تعني بلغة البربر: الفقير الصوفي،

⁽١) فتح رب البرية على الدرة البهية للبيجوري (ص٦).

⁽٢) صبح الأعشى للقلقشندي (٣٦٢/١) ولب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي (ص١٦٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢٦٦/١).

⁽٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢٣٨/١).

⁽٤) العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم للعلامة ابن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج (ص١٢).

⁽٥) بغية الوعاة (٢٣٨/١).

⁽٦) الأقوال المرضية على متن الآجرومية (ق٤ب).

وزاد الرشيدي فقال: «ومعناه بلسان البربرية: الفقير أو الشيخ أو الفقيه الصوفي»(١).

مولده:

ولد سنة اثنتين وسبعين وستمائة، بمدينة فاس ببلاد المغرب. قال ابن الحاج: «في السنة التي توفي فيها ابن مالك» (Υ) .

شيوخه وتلاميذه:

لا شك أن حافظا كبيرا كابن آجروم قد درس على كبار أهل عصره، كما هي عادة العلماء في كل عصر، وقد ذكر ابن الحاج أنه تتلمذ على عدد من المشايخ، ولم يذكر منهم سوى الإمام العلامة أبي حيان.

وأما تلاميذه فما من شك أنه قد تلقى العلم على يديه عدد كبير من الطلبة، لا سيما من أهل فاس، إضافة إلى الطلبة الذين يرتحلون إليها، ومن هؤلاء:

- ١) ابنه أبو محمد عبد الله بن محمد.
- (7) محمد بن علي بن عمر الغساني النحوي (7).

⁽١) الإحالة السابقة.

⁽٢) العقد الجوهري لابن الحاج (ص١٢).

⁽٣) ذكره السيوطي، وقال إنه رأى في ترجمته من تاريخ غرناطة أنه قرأ عليه بفاس ووصف ابن آجروم بالأستاذ. بغية الوعاة للسيوطي (٢٣٨/١).

٣) القاضي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي^(١).

مكانته وثناء العلماء عليه:

عرف العلماء قدر ابن آجروم، وأثنوا عليه بما هو أهله، ومن ذلك:

(۱) قال تاج الدين ابن مكتوم القيسي الحنفي: «نحوي مقرئ، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع» $(^{(Y)}$.

٢) قال أبو زيد عبد الرحمن المكودي: «الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ المحقق المجود فريد دهره ونخبة أهل عصره أبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي» (٣).

٣) وقال الإمام السيوطي: وصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته (٤).

٤) وقال عنه الخطيب الشربيني: «الشيخ العالم العلامة، الإمام الفهامة»(٥)

مصنفاته:

اشتغل العلامة ابن آجروم بالعلم تدريسا وتأليفا، قال ابن مكتوم: وله

⁽١) ذكره الكفيري حين ساق إسناده الذي يروي به الآجرومية عن مؤلفها. شرح الكفيري (ق١ب).

⁽٢) بغية الوعاة (٢/٢٣٨).

⁽٣) شرح الأجرومية للمكودي (ص٢).

⁽٤) بغية الوعاة (٢٣٨/١).

⁽٥) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية (ص٥١).

مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها، وهو مقيم بفاس يفيد أهلها من معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النحو والقراءات^(۱).

ومن مصنفاته:

- ١) المقدمة الآجرومية في علم العربية.
- ٢) فرائد المعاني في شرح حرز الأماني، وهو شرح على الشاطبية (٢).
 - ٣) البارع في قراءة نافع. نظم.
 - ٤) الاستدراك على هداية المرتاب. نظم.

وفاته:

توفي ـ رحمه الله ـ يوم الإثنين بعد الزوال، لعشر بقين من صفر، سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وله إحدى وخمسون سنة، ودفن بباب الحمراء بمدينة فاس ببلاد المغرب^(٣).

⁽١) بغية الوعاة (١/٢٣٩).

⁽٢) حقق هذا الكتاب، والنظمين المذكورين بعده، الدكتور عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي.

⁽٣) من مراجع ترجمته: شروح مقدمته والحواشي عليها ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢٣٨/١-٢٣٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١١٢/٨)، كشف الظنون لحاجي خليفة (١٧٩٦-١٧٩٨)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١/٥١)، تاريخ الأدب العربي نبروكلمان (١٣/٧)، الأعلام للزركلي (٣٣/٧)، معجم المطبوعات العربية لإلياس سركيس (١/٥٦-٢٦)، معجم المؤلفين (١/٥١٦).

ثانياً: التعريف بالمقدمة الآجرومية

اسمها:

لا يعرف إن كان ابن آجروم قد وضع اسما لمقدمته أم لا، ومهما يكن من أمر فإنها قد اشتهرت بالنسبة إلى صاحبها فيقال: الآجرومية، وتارة: الحرومية، بحذف الألف، وتارة يضاف إليها كلمة المقدمة، فتصير: المقدمة الآجرومية، أو: المقدمة الجرومية.

وبهذا يتبين خطأ قول صاحب مجلة المقتطف، حيث ذكر أن كلمة آجرومية هي نفس كلمة اغراما اليونانية، أو غراماريا اللاتينية (أو GRAMMER الإنجليزية) وتعني قواعد اللغة، وزعم أنه لا ذكر لآجروم في ترجمة المؤلف^(۱)، وهذا ناشئ عن قلة اطلاع.

مكانة المقدمة وبعض ثناء العلماء عليها:

للمقدمة الآجرومية مكانة كبيرة، وقد حصل لها من النفع والشيوع، ما لم يحصل لكتاب نحوي آخر، ولعل أحد أسباب ذلك عائد إلى مكانة مؤلفها وإخلاصه.

⁽۱) مجلة المقتطف شهر مارس سنة ۱۹۱۱ (ص۲۳۸)، نقلا عن يوسف إلياس سركيس في معجم المطبوعات العربية والمعربة (۲۵/۱ حاشية ۱).

وقد ذكر الراعي النميري أن ابن آجروم ألف مقدمته تجاه الكعبة الشريفة (۱).

ويقال: لما ألف هذا المتن كان في مجلس عال فطيرته الريح فقال: اللهم إن كان خالصا لوجهك فرده علي، فرده عليه معقبا^(٢).

وحكي أيضا أنه لما ألفه ألقاه في البحر، وقال: إن كان خالصا لله فلا يبل، وكان الأمر كذلك (٣).

وقد أكثر العلماء من الثناء على هذه المقدمة، ووصفها بما يليق بها، ومن ذلك:

1) قال ابن يعلى: هي مقدمة مباركة من أجل ما ألف في علم النحو، وهي قريبة المرام سهلة للحفظ والتفهم، كثيرة النفع لمن هو مبتدئ مثلي، وضعها ـ رحمه الله ـ برسم ولده أبي محمد فانتفع بها، وانتفع بها كل من قرأها»(٤)

٢) وذكر المكودي أن مقدمة ابن آجروم من أجل ما وضع في علم اللغة
 العربية من المقدمات المختصرة واللمع المتخيرة، ثم قال: «فهي مفتاح

⁽١) بغية الوعاة (٢٣٨/١).

⁽٢) حاشية الحفناوي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية (ص٤).

⁽٣) حاشية الحامدي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية (ص٤).

⁽٤) الدرة النحوية في شرح الجرومية للشريف ابن يعلى الحسني (ق٢أ).

علم اللسان ومصباح غيب البيان»(١).

٣) وقال ابن الحاج: «يدلك على صلاحه أن الله جعل الإقبال على كتابه، فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة فيحصل له النفع في أقرب مدة»(٢).

موضوعاتها ومباحثها:

تضمنت مقدمة ابن آجروم المواضيع والمباحث التالية:

- ١) تعريف الكلام، وبيان أقسامه، وعلامة كل قسم.
 - ٢) باب الإعراب.
 - ٣) باب معرفة علامات الإعراب.
 - ٤) باب الأفعال.
 - ٥) باب مرفوعات الأسماء.
 - ٦) باب منصوبات الأسماء.
 - ٧) باب مخفوضات الأسماء.

وقد ذكر التوابع تفصيلا في آخر باب مرفوعات الأسماء، وتكلم على المعرفة والنكرة في آخر باب النعت.

⁽١) شرح المكودي على الآجرومية للمكودي (ص٢).

⁽٢) العقد الجوهري (ص١٢).

منهج مؤلفها:

يمكن إيجاز منهج ابن آجروم في مقدمته على النحو الآتي:

- ١) يبدأ الموضوع بذكر التعريف غالبا.
 - ٢) يهتم بالتقسيم، وذكر الأنواع.
- ٣) يحرص على التمثيل للمسائل والأقسام التي يذكرها.
- ٤) يذكر الراجح عنده دون أن يتقيد بأحد المذاهب النحوية، ودون نقل
 مباشر عن كتاب أو إمام معين.
 - ٥) لم يقدم لكتابه بمقدمة يبين فيها مقصوده ومنهجه.
 - ٦) خلت المقدمة من ذكر الشواهد الشعرية والتعليلات النحوية.
 - ٧) يعرض لمباحث الباب بصورة موجزة.
 - ٨) أغفل بعض المباحث والأبواب؛ طلبا للاختصار.

طبعاتها:

طبعت المقدمة الآجرومية طبعات كثيرة جدا، قال بروكلمان: «توجد مخطوطات منه في كل مكتبة، إلى جانب طبعات لا حصر لها»(١) وسأشير إلى جانب يسير من الطبعات القديمة، ومن ذلك:

١) طَبْعَةُ روما (١٥٩٣م)، وهي أولى طبعاته.

⁽١) تاريخ الأدب العربي (٤١٤/٧)

- ٢) طُبِعَتْ بتحقيق المستشرق الإيطالي أوبيشيني، مع ترجمة باللغة اللاتينية، في مطبعة مدتيشي (١٦٣١م).
 - ٣) طبعة بولاق (١٢٣٩هـ ١٨٢٣م).
- ٤) طبعت بتحقيق المستشرق براون، مع ترجمة باللغة الانجليزية، في مطبعة كامبردج (١٨٣٢م).
- ه) طبعت بتحقيق المستشرق الفرنسي برينيه، مع ترجمة باللغة الفرنسية، طبع في الجزائر (١٨٤٦م).
- ٦) طبعت في بودابست بالمجر، بتحقيق المستشرق المجري بيتر هاتالا
 (١٨٧٧م)
- ٧) طبعت في النمسا، بتحقيق المستشرق المجري كانيورسكي، مع شرح باللغة المجرية (١٨٨٢م)
- ٨) طبعت ضمن مجموع مهمات المتون، في المطبعة الخيرية
 ١٣١٠هـ)
- ٩) طبعت بعناية على علاء الدين الألوسي، بالمطبعة العلية السلطانية،
 استانبول (١٣١٥هـ ١٨٩٧م).
- 10. طبعت بتصحيح العلامة أحمد الأمين الشنقيطي، بمطبعة السعادة (١٠٤هـ)
 - ١١) طبعت بعناية ديف دفرسام فريس، في سنغافورا (١٩٣٨م).

۱۲) طبعت بتحقيق الأستاذ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد
 بمكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة (۱۳۷۰هـ – ۱۹۵۰م).

وقد طبع الكتاب قديما أيضا في مكة المكرمة، والقدس، وبيروت، وكسروان، ودمشق، والنجف، وفاس، وهولندا، وألمانيا، وفرنسا، ومالطة، والهند^(۱).

عناية العلماء بها:

اهتم العلماء بالمقدمة الآجرومية اهتماما كبيرا، فتنوعت أعمالهم عليها مدارسة وحفظا ونسخا وتحقيقا وشرحا وإعرابا ونظما، وقد سبق في المبحث السابق بيان بعض من حققها، وبعض من ترجمها للغات أخرى، ومقصودي في هذا المبحث الإشارة إلى بعض جهود العلماء في شرح وإعراب ونظم المقدمة الآجرومية (٢).

أولا: الشروح:

شروح المقدمة الآجرومية كثيرة جدا جاوزت المائة بكثير، وحسبي هنا

⁽۱) لمعرفة مزيد من الطبعات انظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس (۱ $^{\circ}$ 7)، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع الجزء الأول بإعداد الدكتور محمد عيسى صالحية ($^{\circ}$ 8/1)، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة للدكتور عبد الهادي الفضلي ($^{\circ}$ 9/1).

⁽٢) انظر للمزيد: كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/٦ ١٧٥ ٣-١٧٥٨)، وجامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي (٦/١ ١-٥٧)، والدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لماهر علوش.

أن أذكر الشروح التي اعتمدت عليها في تحقيق المتن وهي:

- 1) الدرة النحوية في شرح الجرومية، لمحمد بن أحمد بن يعلى الحسني، وقد تلقى المقدمة من ابن صاحب الآجرومية، ولعل شرحه أول شرح عليها.
- ۲) شرح الآجرومية لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي
 (ت٧٠٨).
- ٣) شرح أبي الحسن علي بن عبد الله بن علي السنهوري الأزهري الضرير المالكي (٨١٤-٨٨٩).
- ٤) شرح الشيخ زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد
 الجرجاوي الأزهري ويعرف أيضا بالوقاد (ت٩٠٥) وهو أشهر شروحها.
 - ٥) شرح شهاب الدين أبي العباس أحمد البجائي.
- ٦) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية، لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت٩٧٧).
- ٧) شرح شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي
 الأنصاري الشافعي^(١).
 - ٨) شرح فايد بن مبارك الإبياري (المتوفى بعد ١٠٦٣).

⁽۱) هكذا ذكر محقق الكتاب الدكتور علي موسى الشوملي ويرى بعض الباحثين أن الكتاب لابنه شمس الدين محمد (ت ١٠٠٤).

- ٩) الدرة البهية على مقدمة الآجرومية، لمحمد بن عمر بن عبد القادر الكفيري الدمشقي الحنفي (١٠٤٣–١١٣٠).
 - ١٠) شرح الشيخ حسن بن علي الكفراوي الشافعي (ت٢٠٢).
- ١١) الكلمات الجلية في بيان المراد من الآجرومية، لأبي الحسين علي
 بن عبدالبر الونائي الشافعي (ت١٢١٢).
 - ١٢) حاشية الشيخ عبدالله العشماوي على متن الآجرومية.
 - ثانيا: الكتب المؤلفة في إعراب ألفاظها(١):
 - ١) إعراب الآجرومية، للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥).
- ٢) إعراب الآجرومية لنجم الدين محمد بن أحمد الغيطي (ت٩٨٤).
- ٣) الفوائد السنية في إعراب أمثلة الآجرومية، لنجم الدين محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة الحلبي الشافعي الفرضي النحوي (ت٠٩٠)، وسيأتي الحديث عنه.
- ٤) التحفة البهية في إعراب الآجرومية، لمحمد بن عمر بن قاسم المعروف بالبقري الشافعي (ت١١١٦)، وقيل: كان حيا عام ١١٤٦).
- ٥) الأنوار المضية في إعراب ألفاظ الآجرومية، للكفيري الدمشقى

⁽۱) احتوت بعض الشروح على إعراب الآجرومية كاملا، كشرح الكفيري، فإنه بعد أن ينتهي من شرح مسائل الباب يعقبه بفصل في إعراب ألفاظه، وكالكفراوي الذي مزج شرحه بالإعراب.

الحنفي الت ١١١)٠٠.

- ٦) إعراب الآجرومية لعبد المعطى البرلسي.
- ٧) إعراب الآجرومية لمحمد بن يوسف قش (ت١٢٣٢)
- ٨) الجوهرة السنية في إعراب الآجرومية، للشيخ يحيى بن محمد
 الحسينى العطار المؤذن (أتم تأليفها سنة١٢٢٢).
- ٩) الفوائد الزكية في إعراب الآجرومية، لأحمد بن محمد بن تميم
 التميمي الداري الخليلي الحنفى (المتوفى بعد سنة ١٢٣٩).
- 10) البهجة البهية في إعراب الآجرومية، لسعد الدين عبد الباقي بن محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي الحنفي (ت ١٢٩٦ أو ١٢٩٨).
- 11) الخريدة البهية في إعراب ألفاظ الأجرومية للشيخ عبد الله بن عثمان بن أحمد العجيمي (المتوفى بعد ١٣٠٧هـ).
- 11) الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية للعلامة محمد الأمين ابن عبدالله الأثيوبي الهرري.

ثالثا: المنظومات:

منظوماتها كثيرة، ومنها:

١) اللمعة المضية نظم المقدمة الآجرومية، لبرهان الدين إبراهيم بن

⁽١) هذا الكتاب كتاب آخر غير شرحه المذكور أولا، وسيأتي أيضا أن له نظما على المتن.

إسماعيل المقدسي النابلسي الحنبلي (٢٠٠٥).

٢) العلوية في نظم الآجرومية، لنور الدين السنهوري المالكي (٣٩٠).

٣) الدرة البرهانية في نظم الآجرومية، لبرهان الدين إبراهيم الكردي المقدسي الحنفي (ت٩٦٠).

- الدرة البهية في نظم الآجرومية، لشرف الدين يحيى بن موسى بن رمضان العمريطي الشافعي (توفي بعد ٩٨٨)، وهي أشهر منظوماتها.
- ٥) الحلة البهية نظم المقدمة الآجرومية، لأبي المكارم نجم الدين
 محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي الشافعي (ت١٠٦١).
- ٦) غرر النجوم في نظم ألفاظ ابن آجروم، لمحمد الكفيري(ت-١١٣٠).
- ٧) نظم شرف الدين عبدالله بن محمد الشافعي الشبراوي (ت١١٧٢).
- ٨) الكواكب الجلية في نظم الآجرومية، لعبد السلام بن مجاهد النبراوي.
 - ٩) جمال الآجرومية لرفاعة بك الطهطاوي (ت١٢٩٠).
 - ١٠) نظم على بن نعمان الآلوسى (ت١٣٤).
- 11) نظم الآجرومية لمحمد المختار بن محمد يحيى الولاني (ت١٣٥٢).
- ١٢) نظم الآجرومية لمحمد حبيب الله بن مايابي الجكني (ت١٣٦٤).

ثالثاً: وصف النسخ المستخدمة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذه المقدمة على عشر نسخ خطية، تفاصيلها في الجداول والصور المرفقة.

وتم الاعتماد كذلك على اثني عشر شرحا، ذكرت جميعها في مبحث شروح الآجرومية من المقدمة السابقة، وتفاصيلها في الجداول والصور المرفقة.

وهذه الشروح على أقسام من حيث التعرض للمتن، فمنهم من مزج الشرح بالمتن، بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر، إلا بكتابة المتن بالحمرة والشرح بالسواد، أو بوضع المتن داخل قوسين والشرح خارجهما، ولا شك أنه ينبغي التعامل بحذر مع هذا القسم؛ فكتابة المتن بالحمرة أو وضعه بين قوسين، خاضع لتصرف النساخ أحيانا.

ومن الشراح من ذكر المتن كاملا، وفصل بينه وبين الشرح بأن يقدم كلمة «قال» أو «قوله» قبل ذكر جزء من المتن، ثم يبدأ بالشرح، وهذا أنفع الأقسام لمن أراد تحقيق المتن، وممن اتخذ هذه الطريقة الشريف ابن يعلى الحسني، والسنهوري.

وثمة قسم ثالث كانت الفائدة منه أقل، وهو عدم ذكر المتن كاملا، والاقتصار على ذكر طرف من المتن دال على بقيته، وهذا يتمثل في

شرحين اثنين: شرح العلامة البجائي حيث استفدت منه في موضعين فقط، وحاشية العشماوي وكانت الاستفادة منه أكبر من سابقه.

ومن الكتب المستعملة في التحقيق أيضا إعراب الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، ولا تخفى مكانة مؤلفه، وقد اعتمدت على هذا الكتاب مع أن شرحه معتمد في التحقيق أيضا؛ للأمن من أن تكون بعض الألفاظ قد كتبت بالحمرة سهوا مع أن الصواب أنها من الشرح، ولوجود تغاير بين نسخته التي اعتمد عليها في شرحه، وتلك التي اعتمد عليها في إعرابه.

ومن الكتب المعتمدة في التحقيق أيضا كتاب جاء في فهرسة جامعة الملك سعود، وإدارة المخطوطات بوزارة الأوقاف بالكويت وغيرها من المصادر، أنه لنجم الدين أبي المكارم محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي الشافعي المتوفى سنة (١٠٦١هـ) ولكني أكاد أجزم أن الكتاب الذي ينسب له ليس من تأليفه، بل هو كتاب آخر غير كتاب إعراب أو شرح الآجرومية لنجم الدين الغزي.

ويدل على ذلك أمور:

أولا: لم يذكر اسم الغزي على أي من نسخ الكتاب المنسوب له، لا في أول الكتاب ولا في آخره، ومنها نسختان خطيتان في جامعة الملك سعود، ومصورتان عن نسختين محفوظتين في مكتبة الأسد في دمشق.

ثانيا: الكتاب المشار إليه ليس كتاب إعراب لألفاظ الآجرومية، بل كتاب إعراب لأمثلتها، فإن لم توجد أمثلة في المسألة أتى بأمثلة من عنده

ويعربها، مع شرح يسير جدا.

ثالثا: جاء في إحدى مخطوطتي مكتبة الأسد في ورقة العنوان: كتاب شرح الآجرومية في علم العربية، تأليف الشيخ الإمام نجم الدين الفرضي الحلبي.

فإذا كانت المعطيات كتاباً موضوعه الأساسي إعراب أمثلة الآجرومية، لعالم فرضي حلبي لقبه نجم الدين، فالنتيجة أن الكتاب قيد الدراسة ليس إعراب الآجرومية لنجم الدين الغزي، بل كتاب: الفوائد السنية في إعراب أمثلة الآجرومية لنجم الدين محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة بن هبة الله الدمشقي الحلبي الفرضي المتوفى سنة ١٠٩٠ه(١).

وعلى العموم، وخروجا من الخلاف وإن كان ضعيفا، فإني قد أشرت للشارح بالنجم، وهو صالح للاثنين.

ومن المصادر التي اعتمدت عليها في تحقيق المتن نسختان مطبوعتان للآجرومية:

الأولى: طبعت بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٤هـ، بتصحيح العلامة أحمد الأمين الشنقيطي، وإليها الإشارة بطبعة السعادة.

الثانية: طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، طبعت ضمن مجموع مهمات المتون سنة ١٣٦٩هـ، وإليها الإشارة بطبعة الحلبي.

وفيما يلي ثلاثة جداول:

الجدول الأول: في بيان ووصف نسخ متن الأجرومية المخطوطة المعتمدة في التتحقيق.

الجدول الثاني: في بيان ووصف شروح الآجرومية المخطوطة المعتمدة في التحقيق.

الجدول الثالث: في بيان ووصف متن وشروح الآجرومية المطبوعة المعتمدة في التحقيق.

ويلي ذلك صور مخطوطات متن وشروح الآجرومية المعتمدة في التحقيق.



ملاحظات	المصدر	تاريخ النسخ	الناسخ	عدد	الومز
				الأوراق	
خط نسخ	جامعة الملك	1779		٩	1
واضح معتاد	سعود				
	خسرو بيك	القرن الثاني	أحمد بن	٥	خ
-	سراييفو	عشر	علي		
	الأزهر	1770		10	ز
خط نسخ	جامعة الملك	١٢٧٨	سليم بن	١٥	س
حسن	سعود		أحمد		
			البيروتي		
	الأزهر			۲.	ع
خط حسن	وزارة الأوقاف	١٣٢١		۱۷	<u> </u>
وعليها	الكويتية				
حواشي					
	مكتبة الأسكندرية			7 2	ل
ناقصة الورقة	جامعة الملك	9.40	محمد	78.	٩
الأولى	سعود				
نسخ معتاد	جامعة الملك	١٢٧٢	عبد العزيز	٤	ن
	سعود		عبدالله		
			محمد		
ضمن مجموع	جامعة الملك	القرن	·	١٢	ي
فيه ١١ رسالة	سعود	ال۱۲			

ملاحظات	المصدر	تاريخ النسخ	عدد الأوراق	المؤلف
خط مغربي	الأزهر	١٠٦٤	٧٣	ابن يعلى
مقابلة على	الأزهر		٧٦	السنهوري
نسخة المؤلف				
خط نسخ	الأزهر	1.40	**	الأزهري
متقن، المتن		i i		(إعراب
بالحمرة				الأجرومية)
	الأزهر	997	48	البجائي
خط نسخ،	جامعة الملك	1797	١٣٦	الإبياري
المتن بالحمرة	سعود			
	مكتبة الأسد		٣٦	نجم الدين
	بدمشق			الغزي أو
				الفرضي
ناسخه:	جامعة الملك	1104	۱۳۲	الكفيري
مصطفى	سعود			
الرشاش				
ناسخه:	الأزهر	١٢٦٨	٧٦	الونائي
يوسف محمد				

ملاحظات	عدد	سنة الطبع	دار النشر	اسم المحقق	المؤلف
	الصفحات				
	71	3741هـ	السعادة	أحمد الأمين الشنقيطي	ابن آجروم
	7 £	۱۳۵۵هـ ۲۳۹۱م	مصطفى البابي الحلبي	تصحیح أحمد سعد	ابن آجروم
	75	0071هـ ۲۳۹۱م	مصطفى البابي الحلبي	تصحیح أحمد سعد	المكودي
المتن في أقواس	٤٨	۰۱۲۹ه	بولاق		خالد الأزهري
حقق أيضا في جامعة الأزهر	377	۲۶۶۱هـ ۸۰۰۲م	دار المنهاج	سيد شلتوت الشافعي	الخطيب الشربيني
المتن في أقواس	418		دار أمية بالرياض	د. على موسى الشوملي	الرملي
بهامشها حاشية الحفناوي	١٣٢	۱۹۲۱ه	المطبعة العامرة	تصحیح إبراهیم عبد الغفار	الكفراوي
يذكر بعض المتن		ط۲ ۱۳۱۵ه	المطبعة العلمية		العشماوي

و الم المعالى و المعالى و المعالى المعالى المعالى المعالى و المعا



نسخة (خ)



نسخة (س)

ود، مرواد العدد، والمرات المرات المرا

نسخة (ز).



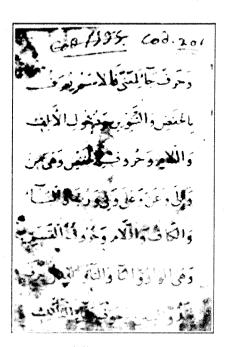
نسخة (ك)



نسخة (م)



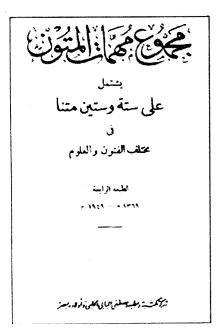
نسخة (ع)



نسخة (ل)

سرسوی الماده ال

نسخة (ي)



طبعة الحلبي

نسخة (ن)



طبعة السعادة

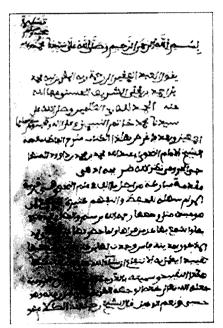


شرح السنهوري

به الدساند و من المسالمة و به بسته المسافة و به بسته المسافة و به المسافة و به بسته المسافة و به بنا المسافة و با بسته المسافة و با بسته و به بالمسافة و با بسته و با المسافة و با بسته و بالمسافة و بالمسافة

شرح الإبياري

الكال



شرح ابن يعلى



شرح البجائي

الداوم الفتر المهرود العلى من عبد الرقيقية الماسية المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة المنا

شرح الونائي

من المناس و المناس و

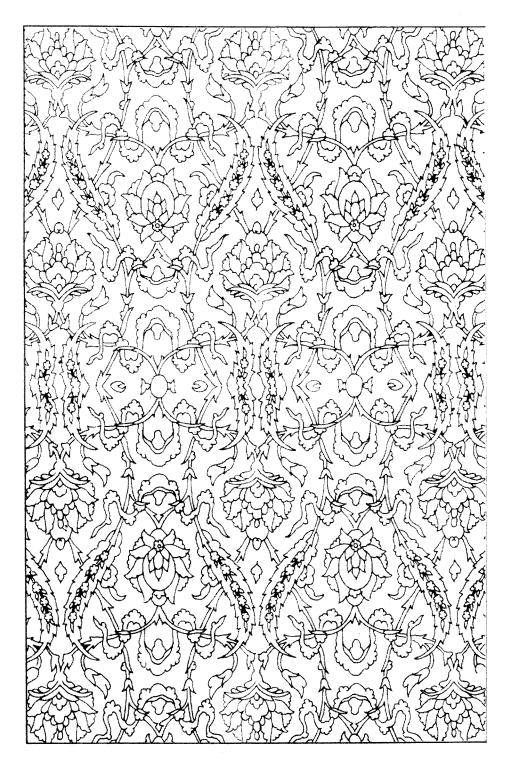
إعراب نجم الدين

الله الرحم المجاهدة المنافعة المحددة المنافعة المنافعة وتوقعليه المحددة المنافعة وتوقعليه المحددة المنافعة وتوقعليه المحددة المنافعة وتوقعله المحددة المنافعة وتوقع المنافعة وتوقع والمنافعة والمنافعة وتوقع والمنافعة والمنافعة

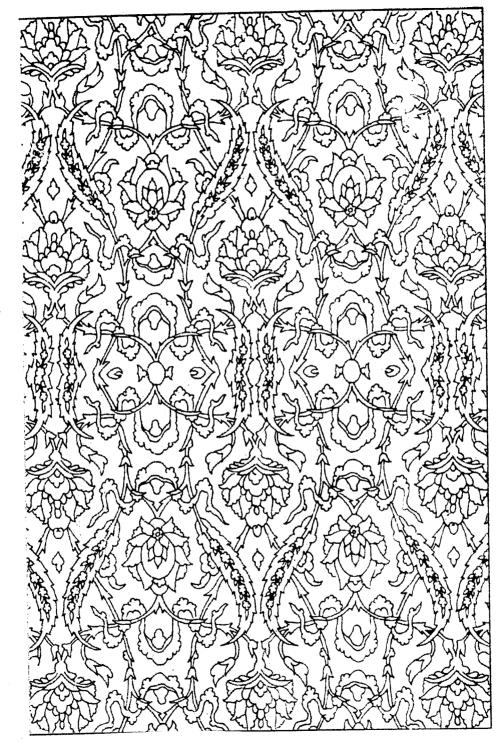
شرح الكفيري



إعراب الأجريمية الأزهري







بِسْم اللَّهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ(١)

الْكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ. وأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى.

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِ: الْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ^(٢) الْأَلِفِ وَاللَّامِ^(٣)، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ (٤): مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَاللَّامِ (٣)، وَحُرُوفِ (٤) وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ (٥)، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفِ (٢)

⁽۱) البسملة موجودة في بعض نسخ المتن دون بعض، وأما الحمدلة فقد قال الإبياري (ق ١ ب): «لم يأت المصنف بالحمدلة... وتوجد في بعض النسخ من كلام بعض الطلبة».

⁽٢) في (ك): (وَبِدُنُحُولِ»، بزيادة حرف الباء.

⁽٣) في «أ» و«ك» وون» وعند السنهوري (ق ٢ب): « . . . الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ» بزيادة: عليه.

⁽٤) «هي» ساقطة من: «-».

⁽٥) عند السنهوري (ق٣ب) ريادة بعد ورب: ﴿وَحَتَّى، وَحَاشًا، وَخَلَا، وَعَدَّ، وَمُذْ، وَمُنْذُ» وَمُنْذُ وَمُنْذُ وَعَالًا وَخَلَا وَعَدَّا وَمُنْذُ وَمُنْدُ وَقَالًا عن صنيع صاحب المتن بعد أن سرد باقي حروف الخفض المذكورة و ذكر منها سبعة عشر حرفا، وسكت عن ثلاث؛ لأن الجر بها قليل، وهي: أحل، ومتى، وكي». وأما ابن يعلى فقد زاد (ق٨أ): ﴿حَتَّى، وَحَاشًا، وَمُذْ، وَمُنْذُ »، دون ذكر خلا وعدا.

⁽٦) قال الرملي (ص٦٦): «وحروف القسم بالرفع؛ عطفا على مِنْ فيفيد أنها من حروف الخفض، وبالجر عطفا على الألف واللام ؛ أي: ودخول حروف القسم، أو على الخفض؛ أي: وتعرف بحروف القسم».

الْقَسَم، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ(١)، وَالتَّاءُ(٢).

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِ: قَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ (٣).

وَالْحَرْفُ: مَالَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْإِسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.

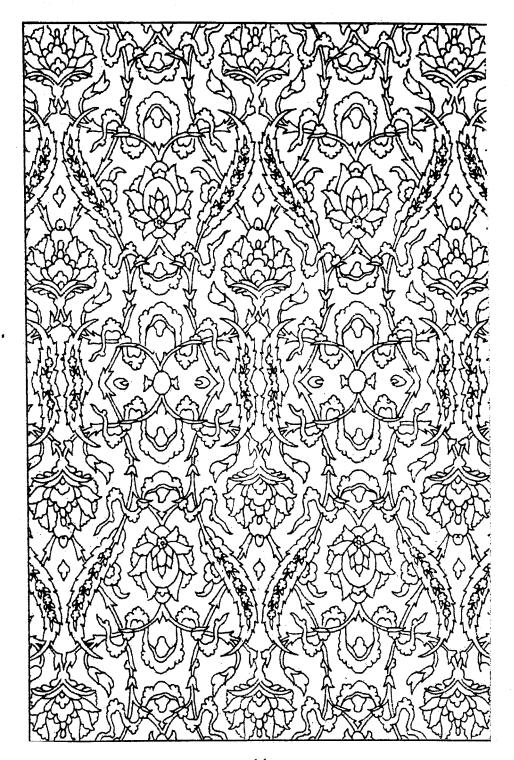


⁽١) الباء ليست في نسخة ابن يعلى (ق٨أ)، وسيتكرر عنده إسقاط الباء من حروف الجر، في مبحث المخفوض بالحرف آخر الكتاب.

⁽٢) عند السنهوري (ق٤أ): «وَهِيَ الْوَاوُ وَالتَّاءُ وَالْبَاءُ»، بتقديم التاء على الباء.

⁽٣) «الساكنة» لا توجد في نسخة ابن يعلى (ق١٠ب) وأضافها في الشرح قائلًا: «واحترزنا نحن بقولنا الساكنة من تاء التأنيث التي تلحق الأسماء ... ». (ق ١١أ).





بَابُ(١) الْإِعْرَابِ

الْإِعْرَابُ: هُوَ^(٢) تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ النَّوَامِلِ النَّوَامِلِ النَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً.

وَأَقْسَامُهُ (٣) أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

⁽۱) «باب» تصح قراءته بالرفع، وفيه وجهان: الأول كونه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: «هذا باب»، والثاني كونه مبتدأ، والحبر محذوف تقديره: «باب الإعراب هذا »، ويصح قراءته بالنصب على كونه مفعولا نقعل محذوف تقديره: «اقرأ باب الإعراب»، ويصح قراءته بالجر على كونه مجرورا بحرف جر محذوف تقديره: «انظر في باب الإعراب». وأولى الكل الرفع، ويليه النصب، والجر أضعفها ولا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين

وأولى الكل الرفع، ويليه النصب، والجر أضعفها ولا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين المجيزين لجر الحرف وهو محذوف، وهذا الإعراب يجري في كل باب فلا يحتاج إلى إعادته. وانظر: شرح الإبياري (ق ١١) وشرح الكفراوي (ص ٢٠).

⁽٢) كلمة «هو» لا توجد في «ل» و«ن»، وليست عند ابن يعلى (ق١١ب) ولا المكودي (ص٤) ولا السنهوري (ق ٨أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٤أ) ولا الرملي (ص٣٧) ولا الحطيب الشربيني (ص ٤٧) ولا الإبياري (ق١١ب-١٢أ).

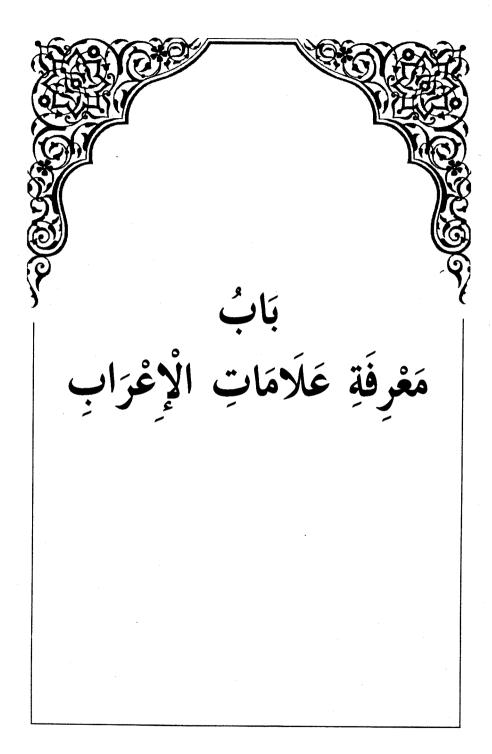
وهي ثابتة في النسخ الخطية الأخرى، وطبعة السعادة (ص٣) والحلبي (ص٢٨٨)، وعند الأزهري في شرحه (ص٣) والنجم (ق٣ب) والكفيري (ق٢١أ) والكفراوي (ص٢٠) والونائى (ق٣١أ).

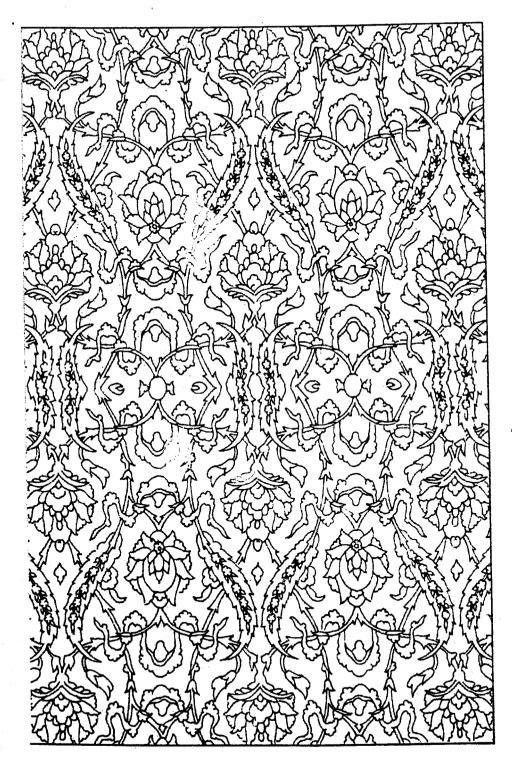
⁽٣) وقع في نسخة البجائي (ق٦أ): «وَأَلْقَائِهُ»، قال: «وفي بعض النسخ علاماته» اهـ، ووقع عند الرملي (ص٧٤) كما هو مثبت وقال: «وفي بعض النسخ: ألقابه، وفي بعضها: وعلاماته».

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَرْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.







بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ. فَاللَّافْعِ أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الإسْمِ فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الإسْمِ الْمُفْرَدِ^(۱)، وَجَمْعِ الْمُؤنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُفْرَدِ^(۱)، وَجَمْعِ الْمُؤنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُفَارِعِ الَّذِي (۱) لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخُمْسَةِ (٤)، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ (٥)، وَحُمُوكِ (٦)، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

⁽١) عند ابن يعلى (ق٦١أ): «فِي الإسْمِ المُفْرَدِ مُطْلَقاً» اهـ، قال: «وقوله مطلقا، يريد انصرف أو لم ينصرف».

⁽٢) عند ابن يعلى (ق٦٦ب): «وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ مُطْلَقاً».

⁽٣) في «ل» و «خ» وعند السنهوري (ق ١١٠): «إذا»، بدلا من الذي. قال الرملي (ص٧٨): «وفي بعض النسخ: إذا».

⁽٤) قال الرملي (ص٧٩): «وفي بعض النسخ: السُّتَّةِ». وورد النص عند ابن يعلى (ق٧١أ): «وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ المُعْتَلَّةِ المُضَافَةِ».

⁽٥) في «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق٧١أ) والسنهوري (ق١١ب): «أُنحُوكَ وَأَبُوكَ».

⁽٦) ضمير حموك (الكاف) مبني على الكسر؛ لأن الحم اسم لأقارب الزوج، وقيل اسم لأقارب الزوجة فيكون مبنيا على الفتح كالبقية. شرح الكفراوي (ص ٢٨).

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً (١). وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ المُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ المُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعِ (٢)، أَوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّنَةِ الْمُخَاطَبَةِ. وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٣)، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(٤) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٣)، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(٤) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ^(٥)، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصِبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ(٦)،

⁽١) في نسخة ابن يعلى (ق ١٨أ) ورد نص الآجرومية كالآتي: ﴿وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ الرَّجُلَانِ، وَكِلَا وَكِلْتَا إِذَا أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ، نَحْوُ: كِلَا فَعِلَانِ كِلْتَاهُمَا» اهـ، ثم قال شارحا: ﴿هكذا أَثبت النص عَاءَ الرَّجُلَانِ كِلْاهُمَا، وَقَامَتِ المَوْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا» اهـ، ثم قال شارحا: ﴿هكذا أَثبت النص في بعض النسخ، وفي بعضها: وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً».

⁽٢) في (ك): (ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ، أَوْ ضَمِيرُ الجَمْعِ».

⁽٣) عند السنهوري (ق٣١ب): «وَفِي جَمْعِ اَلتَّكْسِيرِ»، بزيادة كلمة: في.

⁽٤) في «ز» و«س» و«ل» و«ن» و«ن» وعند السنهوري (ق٤١أ) والونائي (ق٣٦ب): «وَفِي الْفِعْلِ المُضَارِع»، بزيادة كلمة: في.

⁽٥) «إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ» لا توجد عند المكودي (ص٥).

⁽٦) قال الرملي (ص٨٦): ﴿وَفِي بَعْضُ النَّسَخُ: السُّتَّةِ».

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ. وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ^(٤) الَّتِي رَفْعُهَا بِشَاتِ^(٥) النُّونِ.

⁽۱) يصح رفع كلمة «نحو» على كونه خبرا لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك نحوُ، ويصح نصبه على كونه مفعولا لفعل محذوف، تقديره: أعني نحوَ، ويجري هذان الوجهان في كل لفظة فتنبه. وانظر شرح الكفراوي (ص٣٢، ٤٤).

⁽٢) في «ك» و«خ» وعند ابن يعلى (ق٩١ب) والمكودي (ص٦) والأزهري في إعرابه (ق٦ب) والنجم (ق٦أ) والكفيري (ق٥٣أ): «أَخَاكَ وَأَبَاكَ».

قال المكودي: «فأخاك مفعول برأيت، وأباك معطوف عليه» اهـ. وجاء النص عند الونائي (٢٤): «وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكِ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».

⁽٣) قوله: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» لا يوجد عند السنهوري (ق١٤ب) ولا المكودي (ص٦) ولا الكفيري (ق٣٥أ) ولا الونائي (ق٢٤أ).

⁽٤) في (ز) و(س) وطبعة السعادة (ص ٤) والحلبي (ص ٢٩٠)، وعند الأزهري في شرحه (ص ١١) والخطيب الشربيني (ص ٩٤) والإبياري (ق٢٦ب): (في الْأَفْعَالِ الخمْسَةِ»، بزيادة لفظ الخمسة.

وهذه الزيادة ليست في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق٢٦أ) ولا المكودي (ص٦) ولا السنهوري (ق٥١أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق٧أ) ولا النجم (ق٦٠) ولا الكفيري (ق٣٠أ) ولا الكفراوي (ص٣٣) ولا الونائي (ق٤٦أ) وتوجد خارج أقواس المتن عند الرملي (ص٨٩).

⁽٥) في «ك» وعند السنهوري (ق٥١ب) والنجم (ق٦ب): «يِثْبُوتِ».

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامًاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا (١) الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ (٢)، وَجَمْعِ النَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ (٢)، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِم (٣)

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ في ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي (٤) التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْع (٥).

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الِاسْمِ الَّذِي لَا يُنْصَرفُ.

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْف.

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ في الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِر.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي (٦) الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

⁽١) في «أ» وعند المكودي (ص٦): «وَأُمَّا» بالواو بدلا من الفاء.

⁽٢) في «خ»: «وفي جَمْعِ التَّكْسِيرِ»، بزيادة كلمة «في».

⁽٣) في «خ» و «ل» و «ن»: «وَفِي جَمْع المُؤَنَّثِ السَّالِم»، بزيادة كلمة «في».

⁽٤) كلمة «في» لا توجد في «أ» و«زَ» و«س»، وليستَ عند الكفراوي (ص٣٤).

⁽٥) في «ع» و«ن» وعند الإبياري (ق٩٦أ): «وَفِي الجَمْع»، بزيادة كلمة في.

⁽٦) في «ع» والونائي (ق٢٦ب): «في موضعين: في الفعل...».

المُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ^(١) الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ^(٢) النُّونِ.

⁽۱) في «ن» وطبعة السعادة (ص٦) والحلبي (ص٠٩٠)، وعند الأزهري في شرحه (ص١٢ خارج أقواس المتن) وعند الخطيب الشربيني (ص٩٩): «وَفِي الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ»، بزيادة كلمة الخمسة.

وليست هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأحرى، ولا عند ابن يعلى (٢٤ب) ولا المكودي (ص٧) ولا السنهوري (ق٨١ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق٨أ) ولا الرملي (ص٩٥) ولا النجم (ق٧ب) ولا الإبياري (٣٢٠أ) ولا الكفيري (ق٤٦ب) ولا الكفراوي (ص٣٧) ولا الونائي (ق٧٢أ).

⁽٢) في «أ» و«ك» و«ل»: «بِثْبُوتِ».

فَصْلٌ (١)

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الِاسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ (٢)، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا: تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُخْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، وَالْفِعْلُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ

⁽١) في «ع»: «فصل في المعربات»، وفي «ك»: «المعربات» فقط دون ذكر كلمة فصل.

⁽٢) قال الرملي (ص٩٦): «السالم بالرفع صفة لجمع، لا بالجر صفة للمؤنث» اه، وقال الأزهري (ق٨أ): «السالم نعت لجمع» اه، وقال الكفراوي (ص٣٩): «السالم نعت لجمع، ونعت المرفوع مرفوع».

وانظر قول الصبان الآتي في الصفحة التالية، في الحاشية على جمع المذكر السالم، فإنه يؤخذ منه جواز أن يكون السالم نعتا لكلمة جمع فيرفع، أو نعتا لكلمة المؤنث فيجر، مع أرجحية الثاني عنده.

الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ(١).

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعِ: التَّنْنِيَةُ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ (٢)، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ (٣)، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِي: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.

فَأَمَّا (٤) التَّثْنِيَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ: فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ. بِالْيَاءِ.

⁽۱) عند ابن يعلى (ق٥٦أ) والمكودي (ص٧) والسنهوري (ق٩١ب): «نُصِبَ» و«خُفِضَ» و«خُفِضَ» و«جُنِمَ».

⁽٢) قال الرملي (ص٩٦-٩٧): «السالم بالرفع نعت لجمع لا بالجر صفة لمذكر» اهـ، وقال الأزهري (ق٩١): «السالم نعت لجمع» اهـ، وقال الكفراوي (ص٤٠): «السالم نعت لجمع، ونعت المرفوع مرفوع» اهـ.

وجوز الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٨٠/١) أن يكون السالم نعتا لجمع فيرفع، أو للمذكر فيجر، ثم قال: «والأرجح الثاني؛ لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه» اهـ، ومثل هذا يقال في جمع المؤنث السالم.

⁽٣) قال الرملي (ص٩٧): «وفي نسخة: السِّنَّةُ؛ بزيادة هنوك»اه. وقال البيجوري في شرح نظم العمريطي (ص٩١): ووقع في بعض نسخه (يعني الأجرومية) الأسماء الستة بزيادة الهن.

⁽٤) عند الونائي (ق٨٦أ): «أما»، دون فاء.

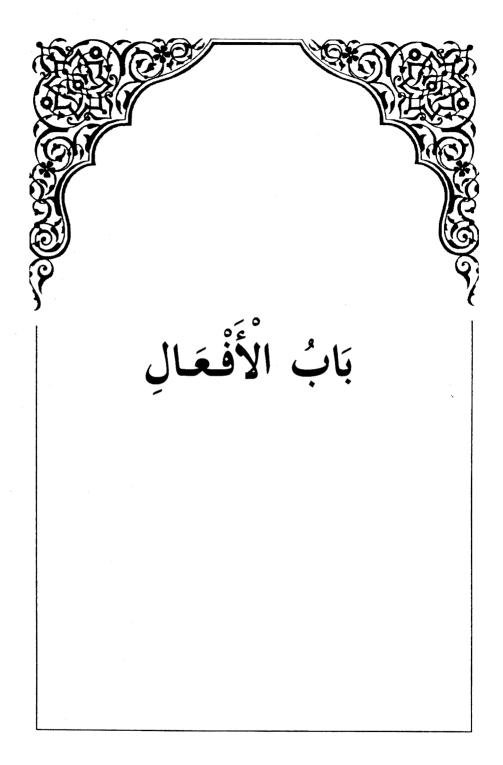
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ (١): فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ،

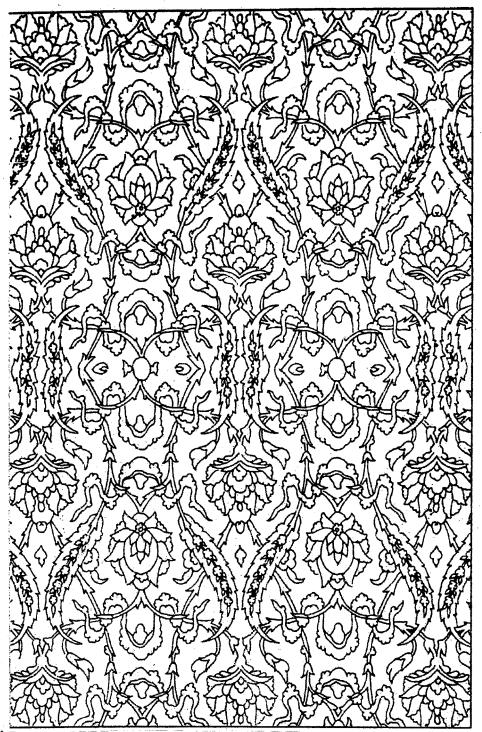
وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَنُرْفَعُ بِالنُّونِ^(٢)، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفَهَا^(٣).

⁽١) قال لرملي (ص، ٩): «وفي نسخة: السُّتَّةُ».

⁽٢) في «س» وعمد لنجم (ق٠١٠): «بِثُبُوتِ النُّونِ»

⁽٣) في «ك» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٢٦ب) والسنهوري (ق٠٠أ): «بحذف النون».





بَابُ الْأَفْعَالِ

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ. نَحْوُ^(۱): ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ^(۲). فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ^(۳) أَبَداً. وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَداً^(٤).

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ (٥) أَبَداً، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

⁽١) في «م» وعند السنهوري (ق٢١أ): «نحو قولك».

⁽۲) في «ك» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق۲۷أ) والمكودي (ص۸) والسنهوري (ق۲۱أ) والكفيري (ق۳۹أ): « نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ»، بدون واو العطف، والعبارة بكاملها ليست عند الخطيب الشربيني (ص۸۰).

⁽٣) في «ز»: «فَالماضِي مِمْثُوحٌ أَبَداً»، دون ذكر كلمة الآخر.

⁽٤) في «خ» و«ن»: «وَالْأَمْرُ مَجْزُومُ الآخِرِ أَبَداً» بزيادة كلمة الآخر، وقال الرملي (ص٩٩): «وفي بعض النسخ: وَالْأَمْرُ سَاكِنٌ أَبَداً».

 ⁽٥) في (خ) و(ك): (وَهُوَ مَرْفُوعُ الآخِرِ أَبَداً)، بزيادة كلمة الآخر.

فالنَّوَاصِبُ^(۱) عَشَرَةٌ، وَهِيَ^(۲): أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ^(۳)، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَوْ. وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَوْ. وَالْجُوانِمُ ثَمَانِيَةً عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمْ، وَأَلَمْ، وَالْمَا، وَلَامُ الْأَمْرِ وَالْدَّعَاءِ^(۵)، وَ«لَا» فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاء^(٥)، وَإِنْ، وَمَا، الْأَمْرِ وَالدُّعَاء^(٥)، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَإَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّال^(٢)، وَأَيْنَ^(٧)، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكِيْفَمَا، وَإِذْا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً (٨).

⁽١) في «ن» وعند السنهوري (ق٤٦أ) والبجائي (ق٣١أ) . «وَالنَّواصِبُ» بالواو لا بالفاء. قال الكفراوي (ص٤٧): «الفاء فاء الفصيحة» اهـ، وقال الأرهري (ق١١): «وقرن بالفاء لما في الكلام من معنى الشرط، والتقدير: إن أردت تعدادها».

⁽١) «وهِيَ» ليست عند الخطيب الشربيني (ص١١٢).

⁽٣) عند السنهوري (ق٤٢أ): «وَكَيْ وَإِذَنْ» بتقديم كي على إذن.

⁽٤) في «ن»: «وَلَامُ الْأَمْرِ، وَلَامُ الدُّعَاءِ».

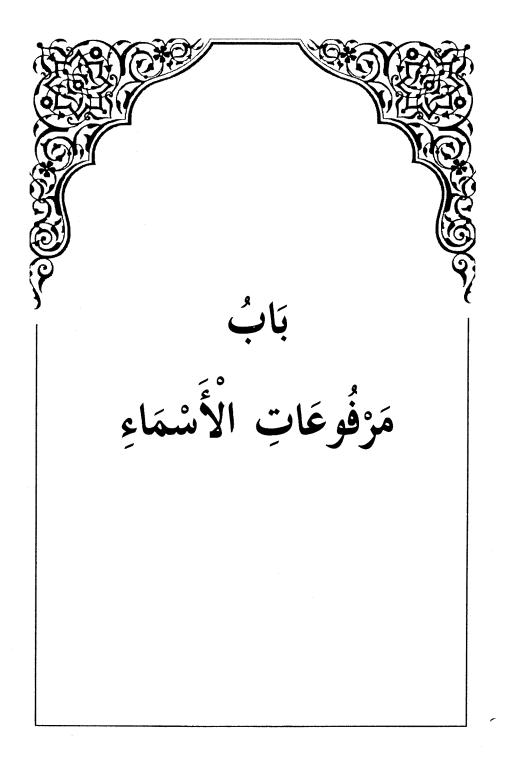
 ^(°) في (ك): (وَلَا فِي النَّهْي، وَلَا فِي الدُّعَاءِ».

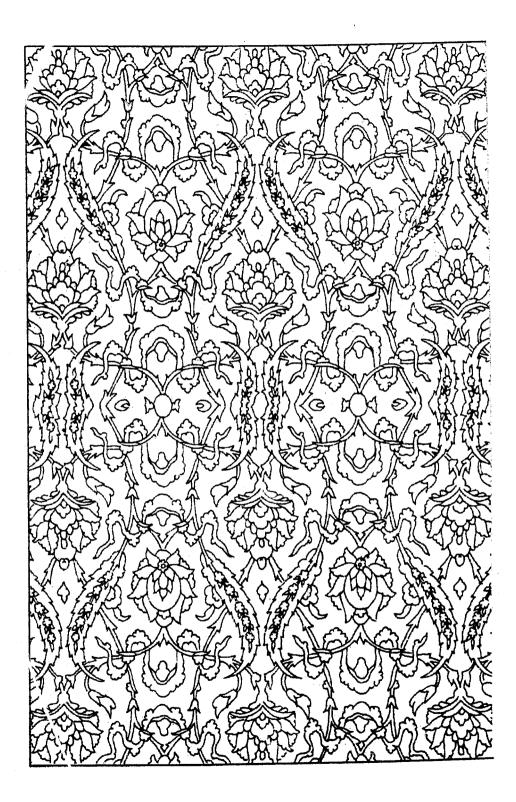
⁽١) في (ع): (وأَيْنَ وَأَيَّانَ)، بتقديم أين.

^(*) عند الخطيب الشربيني (ص١٢٧): «وَأَيْنَمَا»، بتركيب «ما مع «أين).

⁽٨) «خاصة» ساقطة من «خ» و «ز» و «ك» وليست عبد ابن يعلى (ق٣٣أ) ولا السنهوري (٥٠ ٢٠).

وعبارة «إِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً» لا توجد في «ل» وليست عند الأزهري في إعرابه (ق ١ وقد أشار الكفراوي (ص٥٥) إلى عدم وجود العبارة في بعض النسخ بقوله: «ويوجل بعض نسخ المتن زيادة: وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً»، وكذا نص على هذه الزيادة في بعض النسخ لكن دون ذكر كلمة «خاصة» الرملي(ص١١٨-١١) والإياري دن ١٥سك والونائي (ق٣٩ب).





بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالنَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ (١) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.



⁽١) في «ع» و«ك» و«ك» و« ل» وعند ابن يعلى (٣٥أ): «وَهِيَ». قال الرملي (ص١٢٢): وفي بعض النسخ: «وَهِيَ».

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ (١).

فَالظَّاهِرُ^(۲) نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ^{٣)}.

⁽۱) قال العشماوي (ص۲۶): «يصح في ظاهر ومضمر: الرفع، والنصب، والجر». اهم، وقال الونائي (ق ۲۱): «بجرهما على البدل من قسمين بدل تفصيل، وبرفعهما خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبر محذوف، وبنصبهما بتقدير أعني، وتجري هذه الموجود فيما يشبه هذا المحل».

⁽٢) «فَالظَّاهِرُ» ليس عند الخطيب الشربيني (ص ١٣٤).

⁽٣) هكذا ورد نص المتن في تسع نسخ خطية، وكذلك عند ابن يعلى (ق٥٥ب -٣٦أ) والمكودي (ص ١٠) والسنهوري (ق٠٣أ) والأزهري في إعراب الآجرومية (ق ١١أ) والمملي (ص ١٢٤) والخطيب الشربيني (ص ١٣٤-١٣٥) والإبياري (ق٥٦-٥٠) والنجم (ق٦١ب-١٤) والكفيري (ق٤٧ب) والونائي (ق٤١٠-٢٤أ) وزاد الخطيب والنجم في آخره: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وورد النص في «ن» وحاشية «م» وطبعة السعادة (ص٨-٩) والحلبي (ص٢٩٢) والأزهري في شرحه (ص٢٠) والكفراوي (ص٦٤-٦٥) على النحو الآتي: «فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الرَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ الرِّجَالُ، وَيَقُومُ الرِّجَالُ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ،=

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ^(۱)، نَحْوُ قَوْلِكَ^(۲): ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَ، وَضَرَبْنَ، وَضَرَبْنَ، وَضَرَبْنَ، وَضَرَبْنَ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ.



وَتَقُومُ الْهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ، وَتَقُومُ الْهُنُودُ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَقَامَ خُلَامِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

قال المكودي (ص ١٠): «ثم مثل للظاهر بأربعة مثل...ونوع الفعل إلى قسمين ماض وهو قام، ومضارع وهو يقوم»اه وقال الخطيب الشربيني (ص١٣٤): «ثم الظاهر أقسام ذكر المصنف منها أربعة أمثلة».

⁽۱) «اثْنَا عَشَرَ» لا توجد في «خ» وليست عند المكودي (ص١٠) ولا السنهوري (ق٣٠٠) ولا الأزهري في إعرابه (ق٢١أ) ولا الرملي (ص١٢) ولا النجم (ق١٧أ) ولا النجم (ق١٧أ) ولا الكفراوي (ص٦٦) ولا الونائي (ق٤١أ).

⁽٢) في «ي»: «وَهِيَ»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ: الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِياً: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو. عَمْرٌو.

وَالْمُضْمَرُ (١) اثْنَا عَشَرَ (٢)، نَحْوُ

⁽۱) في «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق٣٧أ) والمكودي (ص١١) والسنهوري (ق٣٣أ) جاء النص على النحو الآتي: «وَالمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وما أشبه ذلك».

قال المكودي: «وإنما اقتصر على المثل الثلاثة دون ما بقي؛ لتقدمها في باب الفاعل». وورد النص عند الرملي (ص١٣٢) والونائي (ق٤٤أ): «والمضمر نحو قولك: ضُرِبْتُ، وضُرِبْتَ، وَضُرِبْتَ، وَصُرِبْتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، بزيادة: ضُرِبْتِ (بكسر التاء)، قال الرملي والونائي مع اتحاد عبارتيهما: «وفي بعض النسخ ذكر بقية الضمائر المتصلة».

⁽٢) اثنا عشر توجد في (س) و(ن) وعند الخطيب الشربيني (ص ١٤٤) والعشماوي (ص ٢٥) وطبعة السعادة (ص ٩) والحلبي (ص ٢٩٣).

ولا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند الأزهري في إعرابه (ق١٦أ)=

قَوْلِكَ^(۱): ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتُمَا، وَضُرِبْتُمَا، وَضُرِبُتُمَا، وَضُرِبُتُمَا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبُوا،



⁼ ولا في شرحه (ص٢٢) ولا الإيباري (ق٦٣ب) ولا النجم (ق١٧ب) ولا الكفيري (ق٩٧أ) ولا الكفراوي (ص٧٠)، ولا في نسخ من اقتصر على ذكر ثلاثة أو أربعة أمثلة.

⁽١) في «ي»: «وَهِيَ»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.

⁽٢) في «م» و«ن» وعند الأزهري في إعرابه (ق١٣٠) والكفيري (ق٩٧أ) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ.»

بَابُ الْـمُئِتَـدَأِ وَالْحُبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ (١). وَالْخَبَرُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ ﴿ وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ ﴿ ﴾ .

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ (٣).

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ (٤): أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتِ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمْ، وَهُنَّ. وَأَنْتُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ. وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ. نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

⁽١) «اللفظية» لا توجد عند المكودي (ص١١).

⁽٢) في «أ» و«س» و«ل» و«م» و«ي» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

⁽٣) «ذكره» لا توجد في «ن» ولا عند الإبياري (ق٥٦ب).

⁽٤) في «س»: «وهو».

فَالْمُفْرَدُ^(١) نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): زَيْدٌ قَائِمٌ^(٣).

وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ^(٤)، وَالظَّرْفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٥): زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ خَامِيَتُهُ ذَاهِبَةً (٦)

⁽١) في «س»: «فالمفرد ما تقدم ذكره».

⁽۲) «قولك» ثابتة في «أ» و«خ» و«ك» و«م» و«ن» و«ي» وعند السنهوري (ق٥٦) والأزهري في إعرابه (ق٤١ب) وشرحه (ص٢٦) والرملي (ص٢٦٠) والإبياري (ق٢٠ب) والكفيري (ق٨أ) والونائي (ق٥٤).

⁽٣) في «م» وعند الخطيب الشربيني (ص٥٥) والكفراوي (ص٧٧): زيادة: «وَالرَّيْدَانِ قَائِمُونَ» وهي عند الأزهري (ص٢٦) والرملي (ص٣٦) في شرحيهما خارج الأقواس وبالسواد عند الإبياري (ق٥٦ب) دلالة على أنها من الشرح لا المتن . ولا توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا في المطبوعتين، ولا عند ابن يعلى (ق٤١) ولا المكودي (ص ١٢) ولا السنهوري (٥٣أ) ولا الأزهري في إعرابه (قياب) ولا النجم (ق٨١ب) ولا الكفيري (ق٨٨أ) ولا الونائي (ق٥٤ب).

⁽٤) في «ع» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ١٤أ) والسنهوري (ق٣٥أ) والرملي (ص١٣٦): «المَجْرُورُ» دون ذكر: الجار وحرف الواو.

⁽٥) «قولك» ساقطة من «خ» وليست عند المكودي (ص١٢) ولا الرملي (ص١٣٦) ولا الونائي (ق٤٦أ).

⁽٦) في «م» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْـمُبْتَدَأِ وَالْـخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاء^(١): كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ^(٢) وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، فَإِنَّهَا: تَرْفَعُ الإسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ.

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ، وَيُصْبِحُ، وَأَصْبِحَ،

تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً (٣)، وَلَيْسَ عَمْرٌ و شَاخِصاً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

⁽۱) في «ن»: «أَقْسَامٍ» بدلاً من أَشْيَاءَ، ولا يوجد قوله «ثلاثة أشياء» في «ز» ولا عند الكفراوي (ص ۷۹)، ولا توجد «أشياء» وحدها في «ك» ولا عند الأزهري في شرحه (ص۲٦) ولا الإبياري (ق۷٠أ) ولا النجم (ق٩١أ).

⁽٢) عند الخطيب (ص٩٥١) والكفراوي (ص٧٩): ﴿وَظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا﴾.

⁽٣) قال الرملي (ص٤٩): «وفي بعض النسخ بعد ما تقدم: ويكون زيد قائما»، وكذا أشار الونائي (ق٤٨) إلى تلك الزيادة، وجاء في «أ» وعند النجم (ق٢٠) زيادة بعد المثال الأول: «وَيَكُونُ زَيْدٌ قَائِماً، وَكُنْ قَائِماً».

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الِاسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ. وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ^(۱)، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ. تِقُولُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْراً شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ لِكَ (٢).

وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ^(٣)، وَلَكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلسَّتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشِيهِ (٤)، وَلَعْلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

⁽١) في «خ» و«س» و« ع» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٤٤أ) والمكودي (ص١٣) والأزهري في شرحه (ص٢٧) والإبياري (ق٧٧ب): «وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ» بتقديم كأن على لكن.

⁽۲) ﴿وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ثابتة في ﴿سُ وَ﴿مَ وَوْنَ وَعَنْدَ الْمُكُودِي (ص١٣) وَفِي طَبْعَةَ السّعادةَ . (ص١١) والحلبي (ص٤٩) وعند الخطيب الشربيني (ص١٦٨).

وهي ليست موجودة في النسخ الخطية الأخرى، ولا عند ابن يعلى (ق٤٤أ) ولا السنهوري (ق٨٣ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق٥١ب) ولا شرحه (ص٨٨) ولا الرملي (ص٣٥٠) ولا الإبياري (ق٣٧أ) ولا النجم (ق٢١أ) ولاالكفراوي (ص٨٤) ولا الونائي (ق٨٤ب).

⁽٣) عند الخطيب الشربيني (ص ١٦٨): «لِلتَّأْكِيدِ».

فائدة: قال السنهوري (ق ٩٣أ): «كان الصواب أن يسقط اللام أو المعنى» اهم، يعني أن تكون العبارة: «ومعنى إن وأن التوكيد» أو: «وإن وأن للتوكيد».

⁽٤) في «س» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٤٤أ) والأزهري في إعرابه (ق٥١ب-١٦أ) وشرحه (ص٢٨): «وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ وشرحه (ص٢٨): «وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ لِلاَسْتِدْرَاكِ»، بتقديم كأن على لكن.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ^(۱) وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ^(۲) وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا^(٣).

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَرَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ^(٤).

تَقُولُ^(٥): ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً^(٦)، وَخِلْتُ عَمْراً شَاخِصاً^(٧)، وَخِلْتُ عَمْراً شَاخِصاً^(٧)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

CALL CONTRACTOR

⁽١) عند الخطيب الشربيني (ص١٦٩): «ظُنَّ».

⁽٢) في «س» و«ك» و«ك»، وعند ابن يعلى (ق٤٧ب) والونائي (ق٩٩ب): «تَنْصِبُ الْإِسْمَ».

⁽٣) «عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا» ليست في نسخة الخطيب الشربيني (ص١٦٩)، وقوله «لَهَا» فقط ساقطة من «خ» و«ز» و«ل» و«ن».

⁽٤) قال السنهوري (ق٤١ب): «وقع في بعض النسخ زيادة لفظ: سمع».

⁽٥) من قوله: تَقُولُ إلى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق ١ ٤ ب).

⁽٦) في «ن»: «قَائِماً» بدلا من مُنْطَلِقاً.

⁽٧) عند الكفراوي (ص٨٦) بدل هذا المثال: «وَخِلْتُ الهلالَ لَاثِحاً».

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ^(۱) فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ^(۲)، وَتَعْرِيفِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَتَعْرِيفِهِ

تَقُولُ: قَامَ^(٣) زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْداً الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِل. الْعَاقِل.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاء (٤): الْإِسْمُ (٥) الْمُضْمَرُ نَحْوُ: أَنَا وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ الْمُنْهَمُ وَأَنْتَ، وَالْإِسْمُ الْمُنْهَمُ الْمُنْهَمُ وَالْإِسْمُ الْمُنْهَمُ الْمُنْهَمُ وَالْإِسْمُ اللَّهُمُ اللَّهِ وَهَوُلَاء، وَالِاسْمُ اللَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلام (٨)، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

⁽١) في «ن» وعند ابن يعلى (٤٩ب) والمكودي (ص١٤): ﴿لِمَنْعُوتِهِ».

⁽٢) عند السنهوري (ق٤١ب): «وَجَرُّهِ».

⁽٣) في «ل» و«م» و«ن» وعند الخطيب الشربيني (ص١٧٤): «جَاءً».

⁽٤) ﴿أُشْيَاءَ ﴾ ليست عند السنهوري (ق٤٤أ).

⁽٥) «الاسم» لا توجد في «أ» و«ع» وليست عند النجم (ق٢٢أ).

⁽٦) في «أ» و«ع» وعند الأزهري في شرحه (ص٣١) والنجم (ق٢٢أ): «وَالْعَلَمُ»، فليس فيها كلمة: الاسم.

⁽٧) عند الإبياري (ق٨٦أ): ﴿كَرَيْدِهِ، بوجود الكاف بدلا من نحو.

⁽٨) ﴿وَالْغُلَامِ ﴾ ليس في نسخة النجم (ق٢٢أ).

والنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ^(١) بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ^(٢).

وَتَقْرِيبُهُ^(٣): كُلُّ مَا صَلَحَ^(٤) دُخُولُ الْأَلِفِ واللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ^(٥).



⁽١) عند النجم (ق ٢٢ب): «لَمْ يَخْتَصَّ».

⁽٢) في «ك»: «دُونَ غَيْرِهِ».

⁽٣) في «أ» و«م»: وَتَعْرِيفُهُ، بدلًا من: وَتَقْرِيهُهُ.

⁽٤) عند الرملي (ص٩٥) والكفيري (ق٩٨أ): «كُلُّ اسْمِ صَلَحَ...»، وجاءفي «أ» وعند ابن يعلى (ق٤٩ب) والمكودي (ص١٥): «كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَهُ دُخُولُ...»، بزيادة: معه. فائدة: قال الكفيري: «صلح: بفتح اللام، وضمها».

⁽٥) في «ل» وعند الأزهري في إعرابه (ق٧١ب) والكفراوي (ص٩٢) والونائي (ق٤٥أ) : «الرَّجُلِ وَالغُلَامِ»، وَجاء في «ن»: «الرَّجُلِ وَالْفُلَامِ وَالْفُرَسِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا (١) ، وَبَلْ، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعِ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضِ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَخْدُوم جَزَمْتَ. أَوْ عَلَى مَخْدُوم جَزَمْتَ.

تَقُولُ: قَامَ^(٢) زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرِاً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرِو^(٣).

⁽١) «وَإِمَّا» لا توجد في نسخة ابن يعلى المعتمدة في التحقيق (ق٥٥) وكذلك حرف العطف لا، وهذا مشكل من جهة ثبوت كلمة عشرة في تلك النسخة.

وهما ثابتان في بعض نسخ شرح ابن يعلى الأخرى، لكن هذا مشكل أيضا؛ لأن ابن يعلى نص على أن ابن آجروم لم يذكر حرف العطف إما، فقال عند حديثه على أو: «ونظيرتها إما، ولم يذكرها المؤلف؛ لأنها ليست بحرف عطف عنده؛ لمصاحبتها الواو» اه، وقال أيضا في آخر الباب: وبقي من حروف العطف ما لم يذكره المؤلف ولكن هذا غاية ما يسعه هذا المختصر.

⁽۲) في «أ» و«ز» و«ي»: «جَاء» بدلا من قام.

⁽٣) في (٤» و(ي) زيادة: (وَلَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ»، وجاء المثال الزائد في (س) وطبعة السعادة (ص١٣) والحلبي (ص٢٩) والإبياري (ق٢٩أ بالسواد): (ورَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ». وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية الثمان الباقية، ولا في أيِّ من الشروح المعتمدة في التحقيق، قال ابن يعلى (ق٥٥أ): (وقد أتى بمثال ذلك كله إلا بمثال المجزوم، وكان حقه أن يأتي به، لكن مراده الاختصار؛ ولذا لم يأت به اهـ، وقال الكفراوي (ص٥٥-٩٦):

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ^(١) تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ (٢).

(۲) في (خ) و(س) وطبعة السعادة (ص۱۳) وعند الأزهري في إعرابه (ق ۱۸أ) والكفيري (ق ٥٠١٠): (وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ، بزيادة تنكيره، قال الأزهري والكفيري مع اتحاد عبارتيهما: (ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره هذه الألفاظ الأربعة معطوفة على رفعه». وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا طبعة الحلبي (ص ٢٩) وليست عند ابن يعلى (ق ٥٠أ) ولا المكودي (ص ١٦) ولا السنهوري (ق ١٥أ) ولا الأزهري في شرحه (ص ٣٣) ولا الرملي (ص ٢٠٨) ولا الخطيب الشربيني (ص ١٩٨) ولا النجم (ق ٢٤أ) ولا الكفراوي (ص ٩٧) ولا الونائي (ق ٥٨أ) ولا العشماوي (ص ٣٣) وجاءت عند الإيباري بالسواد.

قال المكودي: «فهم من اقتصاره على التعريف أن التوكيد لا يكون نكرة، بخلاف النعت؛ اهم، وقال الأزهري في الشرح (ص٣٣): «ولم يقل وتنكيره كما قاله في النعت؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرات عند البصريين» اهم، وقال الونائي: «ولم يذكر التنكير؛ لأنه لا يكون نكرة؛ لأنه لا بد أن يضاف لضمير المؤكد، والمضاف للضمير معرفة» اهم، وكذا نص الرملي والخطيب الشربيني والكفراوي والعشماوي على أن المؤلف اقتصر على ذكر التعريف ولم يذكر التنكير.

[«]وكان عليه أن يمثل للمرفوع والمنصوب والمجزوم من الأفعال...ومِثال الثالث: لم يقم ويقعد زيد».

⁽١) عند السنهوري (ق٥١هأ) والرملي (ص٢٠٨): «وهو تابع...». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: التوكيد تابع...».

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلُّ، وَلَكُنُّ، وَلَكُنُّ، وَأَجْمَعُ، وَهِيَ (١): أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ (٢). وَهِيَ وَأَجْمَعُ، وَهِيَ وَأَبْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ (٢). تَقُولُ: قَامَ (٣) زَيْدُ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.



⁽١) عند العشماوي (ص٣٢): «وَهُوَ».

⁽٢) «وَهِيَ: أَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتِعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتُهُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتُهُ وَأَبْتُعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْتُعُ وَأَبْتُعُ وَأَبْتُعُ وَأَبْتُعُ وَأَبْتُعُ وَأَبْتُعُ وَأَبْتُعُ وَأَنْتُكُمُ وَأَنْتُكُوا وَالْتَعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتَعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُوالِعُوالِمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُوالِعُوالِهُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُوالِعُوالِمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعْمُ وَالْتُعُولُوا الْتَعْمُ وَالْتُعْمُ والْتُعْمُ والْتُعْمُ والْتُعْم

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى (١) أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الثَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(۲): قَامَ^(۳) زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَه، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْداً الْفَرَسَ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ، فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْداً مِنْهُ (٤).



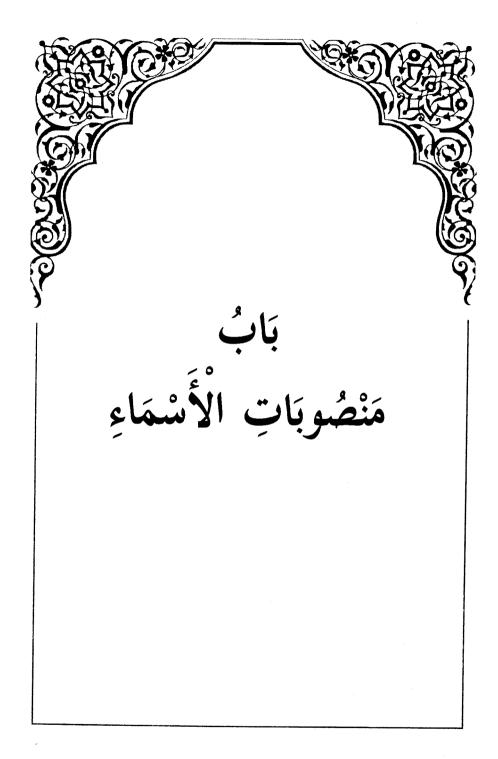
⁽١) في «م» وعند الكفراوي (ص٩٩): «وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ» دون ذكر حرف الجر على، وقال الإبياري (ق٩٦أ): «ولو أسقط على لكان أخصر وأظهر».

⁽٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «ز»، وليست عند الونائي (ق.٦أ).

وجاء في «ي» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٣) والنجم (ق٢٥) والكفيري (ق٢٠١) : «تَقُولُ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

⁽٣) في «أ» و«ز» و«ع» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص١٦) والسنهوري (ق٢٥ب) والخطيب الشربيني (ص ٢٠٦) والنجم (ق٥٦أ) والكفيري (ق١٠٦أ): «جَاءَ» بدلا من «قَامَ».

⁽٤) في «ن»: مِنْهَا، بدلا من: مِنْهُ.



۸۰ -

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ^(۱)، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَوُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُشَتْنَى، وَاسْمُ لَا^(۲)، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ،

⁽١) في (ك): (أَرْبَعَةَ عَشَرَ)، وهو تصرف من الناسخ؛ فقد نص غير واحد من العلماء على أن خمسة عشر مثبتة في أصل نسخة المؤلف، لكنهم اختلفوا في الخامس عشر.

قال المكودي (ص١٧): «ذكر في الترجمة أن منصوبات الأسماء خمسة عشر، ثم لما ذكرها في الأبواب ذكرها أربعة عشر، وهو مثبت في أصل المؤلف، وأظنه غلطا، ويمكن أن يكون الخامس عشر الذي تركه خبر ما الحجازية».

ووافقه الأزهري فقال في إعرابه (ق٩١ب): «وسقط من الأصل واحد، وهو خبر ما الحجازية، وبه يكمل العدد حمسة عشر».

وقال السنهوري (ق٤٥): «قال بعض الشارحين وهو ساقط من أصل المؤلف، وإنما أسقطه سهوا، قال وأظنه خبر ما الحجازية، وأقول ثبت في بعض نسخ المتن أنه مفعول ظننت وأخواتها، وعلى هذا فيكون زاده بعد أن نسيه، وسارت النسخ على الوجه الأول». وقال الرملي (ص ٢١٨) بعد أن ذكر قول المكودي والسنهوري دون تسميتهما: «وبعضهم جعل ما ذكره في الأبواب خمسة عشر، فجعل ظرف الزمان وظرف المكان واحدا؛ فإنهما مسميان بالمفعول فيه، وجعل خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدا؛ فإنهما مسميان بالناسخ للابتداء، وجعل كلا من النعت والعطف والتوكيد والبدل واحدا، فلم يجعلها شيئا واحدا وهو التابع».

⁽٢) في «ز» والأزهري في شرحه (ص ٣٥) والنجم (ق٢٦ب): «وَاسْمُ لَا وَالْمُسْتَثْنَى»، بتقديم اسم لا على المستثنى.

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ^(۱)، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا^(۲)، وَالْتَعْفُ، وَالنَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ^(۳) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَظْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ^(٤).

roffen.

(۱) «والمفعول من أجله، والمفعول معه» وقعا بعد: «خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها» في «خ» و«ل» و«م» وابن يعلى (ق٩٥ب) والرملي (ص٢١٨) والكفيري (ق٩٠١) والكفراوي (ص٢٠١) والونائي (ق٠٦ب).

(٢) في «ك» وعند الخطيب الشربيني (ص٢١٠) بعد قوله: «وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتَهَا» زيادة: «وَمَفْعُولًا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِها»، قال الخطيب: «وهذا ساقط في غالب نسخ المتن وثابت في بعضها».

(٣) «وهو» ساقطة من «ك»، وجاء بدلا منها في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٩٥ب) والأزهري في شرحه (ص٣٦) وفي إعرابه (ق٩١ب): «وهي»، وقال الرملي (ص٢١٨): «وفي بعض النسخ: وهي».

فائدة: قال الإبياري: «وهو بتذكير الضمير لرجوعه للتابع، وفي بعض النسخ: وهي بتأنيثه؛ ليطابق قوله أربعة أشياء».

(٤) في «ن»: «وهي أربعة أشياء تقدم ذكرها في المرفوعات» بزيادة ما بعد أشياء، وفي «م»: وهو أربعة أشياء تقدم ذكرها فقط، دون قوله في المرفوعات، وفي «خ» اقتصر على قوله: «وهي الأربعة المتقدم ذكرها» دون إكمال باقي العبارة، ومن قوله: «وهو....» إلى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق٤٥أ)، ومن قوله: النعت... إلى آخر العبارة ليس عند الربعة المتقدم ولا الكفيري (ق٠٩٥أ).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ⁽¹⁾: الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ^(۲) الَّذِي يَقَعُ بِهِ^(۳) الْفِعْلُ، نَحْوُ^(٤): ضَرَبْتُ زَيْداً، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ^(٥): ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

(١) في «أَ» وعند النجم (ق٢٧ب) والكفيري (ق٩٠١ب): «المَفْعُولُ بِهِ هُوَ»، بزيادة المفعول به، ونقصان الواو.

(٢) المنصوب لا يوجد في «خ» و«ل»، وليس عند السنهوري (ق٥٥أ)، قال السنهوري: «المفعول به: هو الاسم، وفي بعض النسخ بعده: المنصوب، ولا يحتاج إليه؛ لأن الأحكام لا تؤخذ في التعاريف».

(٣) في (ك) والسنهوري (ق٥٥) والونائي (ق٦١): (عَلَيْهِ) بدلا من: (بِهِ)، والمثبت هو الواقع في النسخ الخطية التسعة الأخرى، وطبعة السعادة (ص١٥) والحلبي (ص٢٩٦)، وعند ابن يعلى (ق٠٦) والمكودي (ص١٧) والأزهري في إعرابه (ق٠٢) وفي شرحه (ص٣٧) والأزهري أي إعرابه (ق٠٢) وفي شرحه (ص٣٧) والرملي (ص٢١٦) والخطيب الشربيني (ص١١١) والإبياري (ق٩٩٠) والنجم (ق٧٢ب) والكفيري (ق٩٠١) والكفيري (ق٠١٠) والكفراوي (ص٣٠١) والعشماوي (ص٤٣).

والله السنهوري: «وفي بعض النسخ بدل عليه به» وقال الرملي: «وفي بعض النسخ بدل به عليه» وقال الأزهري في إعرابه: «به يتعلق بيقع، والباء بمعنى على».

(٤) في «أ» و«س» و«ن» وطبعة السعادة (ص١٥) وعند الأزهري (ق٢٠ أ) والإبياري (ق٠٠ أ) بالسواد) والونائي (ق٢٠ أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، ولا توجد الزيادة في النسخ الخطية السبعة الأخرى، ولا طبعة الحلبي، ولا باقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٥) في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق.٦أ) والبجائي (ق.٢أ) والكفراوي (ص.١٠): «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: على قسمين».

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ^(۱): ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكُ، وَضَرَبَكُ، وَضَرَبَكُ، وَضَرَبَكُ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهُ،

وَالمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكُ، وَإِيَّاكُ، وَإِيَّاكُ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهُا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُمْ.



⁽۱) في «س» و«ن» وطبعة السعادة (ص٥٥) والحلبي (ص٢٩٧): «وَهِيَ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، وعند الخطيب الشربيني (ص٢١٢) والإبياري (ق٠٠١ب) والونائي (ق٢٦أ): «نَحْوُ» فقط دون «قَوْلِكَ»، والمثبت من النسخ الخطية الثمان الأخرى، وباقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

⁽٢) يقال فيها ما قيل في الحاشية السابقة، مع ملاحظة أن الوارد عند الخطيب الشربيني في هذا الموطن (ص٢١٤) والإبياري (ق٣٠١أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، موافقا للنسخ الخطية الثمان، وباقى الشروح.

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ^(۱): هُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثاً فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ^(۲): ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً.

وَهُوَ قِسْمَانِ^(٣): لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

ْ فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظُ فِعْلِهِ ^(٤) فَهُوَ لَفْظِيٌّ ، نَحْوُ^(٥) : قَتَلتُهُ قَتْلاً ^(٦).

⁽۱) في (ل) و(م) وعند السنهوري (ق٧٥أ) والأزهري (ق٠٢ب) والرملي (ص٢٢٣) والكفيري (ق١١٠ب) والكفراوي (ص١٠٣): (بَابُ المَصْدَرِ وَهُوَ الاسْمُ...)، بحذف كلمة المصدر الثانية، وإضافة واو قبل هُوَ.

⁽٢) في الح» والس، واع،: انْحُوُ قَوْلِكَ، بزيادة قولك، ومن قوله: نحو إلى آخر التمثيل ليس عند المكودي (ص١٨) ولا الخطيب الشربيني (ص٢١٨).

⁽٣) في ﴿س﴾ ووع، وول، وون، وعند المكودي (ص١٨): ﴿وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ.....

⁽٤) عند المكودي (ص ٢٠): «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ»، بإسقاط «لفظه»، وجاءت العبارة في (خ) و «ل» و «ل» و «ن» و عند ابن يعلى (ق ٢٠أ) والسنهوري (ق ٧٥أ) والأزهري في إعرابه (ق ٢٠) والرملي (ص ٢٢٣) هكذا: «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ فِعْلَهُ»، بإسقاط كلمة «لفظ»، قال الأزهري: «فإن: حرف شرط، وافق: فعل الشرط، لفظه: فاعل وافق، فعله: مفعول به على حذف مضاف تقديره لفظ فعله».

 ⁽٥) عند الكفراوي (ص١٠٧): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك.

⁽٦) في (ن»: (نَحْوُ جَلَسْتُ جُلُوساً وَقَعَدْتُ تُعُوداً»، بدلا من: قتلته قتلا، وجاء في (م) زيادة على المثبّت من المتن: وَضَرَبْتُهُ ضَرْباً.

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُوداً، وَقُمْتُ وُقُوفاً (١).



⁽۱) في اس، وام، وان، وطبعة السعادة (ص١٦) والحلبي (ص٢٩٧) والمكودي (ص١٨) زيادة: وَوَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،

وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية السبعة الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق٠٢ب) ولا السنهوري (ق٧٥أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق٢١أ) ولا شرحه (ص٣٨-٣٩) ولا الرملي (ص٢٤) ولا الخطيب الشربيني (ص٢١٨) ولا الإبياري (ق٤٠١ب) ولا النجم (ق٢٩أ) ولا الكفراوي (ص١٠٧) ولا الونائي (ق٢٢ب).

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ "فِي" لَخُودُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدُوةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَراً، وَغَداً، وَعَتَمَةً (١)، وَصَبَاحاً، وَمَسَاءً، وَأَبَداً، وَأَمَداً، وَحِيناً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ "فِي". نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَيَلْقَاءَ^(٢)، وَهُنَا، وَثَمَّ^(٣)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



⁽١) في (ك، بعد وعتمة: (وَعِشَاءً، وفي (أَ) ودي: بعد وحينا: (وَوَقْتَاً).

⁽۲) في (أ) و(خ) و(س) و(ع) و(ك) و(م) و(ي) وعند ابن يعلى والمكودي (ص١٨) والأزهري في إعرابه (ق٢٠١)؛ (وَالزَاءَ، وَتِلْقَاءَ وَالأَزهري في إعرابه (ق٢٠٠)؛ (وَتِلْقَاءَ وَإِزَاءَ وَجِذَاءَهُ وَعِذَاءَهُ وعند الونائي (ق٣٦ب)؛ (وَتِلْقَاءَ وَإِزَاءَ وَحِذَاءَهُ.

⁽٣) في وس، وطبعة السعادة (ص١٦): ﴿وَثُمُّ وَهُنَا﴾.

بَابُ الْحالِ

الْحَالُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ (١) مِنَ الْهَيْنَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجاً، وَلَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجاً، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِباً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ^(٣) الْحَالُ^(٤) إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ^(٥) إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَام، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

⁽١) في رأه ووخه ووزه ودك: وأَبْهِمَه.

⁽۲) (قَوْلُكَ) لا توجد في (خ) و(ز) و(س) و(ع) وليست عند المكودي (ص١٩) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٢١ب) ولا الرملي (ص٢٣٢) ولا الخطيب الشربيني (ص٢٢) ولا النجم (ق٣١أ) ولا الكفيري (ق١١٠) ولا الونائي (ق٤٦أ).

وهي ثابتة في دأ، ودم، ودن، ودي، وطبعة السعادة (ص١٧) والحلبي (ص٢٩٨) وعند ابن يعلى (ق٦٣أ) والسنهوري (ق٦٠أ) والأزهري في شرحه (ص٤٠).

⁽٣) في (ع) وعند المكودي (ص٩١) والإيباري (ق١١٠ب) والنجم (ق٣١ب) والعشماوي (ص٣٧): (وَلَا تَكُونُ).

⁽٤) كلمة الحال لا توجد عند الأزهري في إعرابه (ق٢٢أ).

^(°) في (ع) وعند المكودي (ص ٩) والإيباري (ق ١٠١٠) والنجم (ق ٣١٠) والعشماوي (ص٣٧): (وَلَا تَكُونُ).

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ (١) مِنَ النَّهَرِ لِمَا انْبَهَمَ (١) مِنَ الذَّوَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(۲): تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْماً، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْساً، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَاماً، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَباً وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهاً.

وَلَا يَكُونُ (٣) إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ (٤).

⁽١) في (أ) و(خ) و(ز) و(ك): (أَبْهِمَ).

⁽٢) (قَوْلُكَ) لا توجد في (س) و(ع).

⁽٣) في دس، ودم، ودي، وطبعة الحلبي (ص٢٩٨) وعند الأزهري في إعرابه (ق ٢٢٠) وي وفي شرحه (ص٤٤ خارج الأقواس) والكفيري (ق١١٨ب): دولا يَكُونُ التَّمْييزُ، بزيادة لفظ التمييز، ولا يوجد عند الباقي، قال الكفراوي (ص١١٦): ديكون فعل مضارع متصرف من كان الناقصة، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر في محل رفع يعود على التمييز،

⁽٤) ﴿ وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامَ الكَلَامِ وَحِد في وأَ وَس وَم وَوَن وَفي طبعة السعادة (ص١٧) والحلبي (ص٢٩) وعند ابن يعلى (ق٢٦أ) والمكودي (ص٢٠) والأزهري في إعرابه (ق٢٢ب) والإبياري (ق١١١أ) والكفراوي (ص١١٦) والكفيري (ق١١أ) والونائي (ق٥٦ب) والعشماوي (ص٣٨).

وليست في النسخ الخطية الستة الأخرى، ولا عند السنهوري (ق٢٦ب) ولا الأزهري في شرحه (ص٤٠) ولا الرملي (ص٢٤٢) ولا الخطيب الشرييني (ص٢٣٦) ولا النجم (ق٣٦أ).

بَابُ الإسْتِثْنَاءِ(١)

وَحُرُوفُ الْاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَّى، وَسُوَّى، وَسُوَّى، وَسُوَّى، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَخَاشَا.

فَالْمُسْتَثْنَى بِ «إِلَّا» يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامَّاً (٢) مُوجَباً (٣)، نَحُوُ (٤): قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْداً، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْراً.

وَإِنْ (٥) كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيّاً تَامّاً (٦) جَازَ فِيهِ: الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ (٧)، نَحْوُ (٨): مَا قَامَ الْقَوْمُ (٩) إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْداً.

⁽١) في (ل) وعند ابن يعلى (ق٦٤ب) والسنهوري (ق٦٤أ): (بَابُ المُسْتَثْنَي،

⁽٢) وتُامّاً، ليست في وخ، وول، ولا عند السنهوري (ق٦٤ب).

⁽٣) عند ابن يعلى (ق٥٦أ) والمكودي (ص٢٠) والأزهري في إعرابه (ق٢٦أ) والونائي (ق٦٦أ): (ق٦٦أ): (ق٦٦أ):

⁽٤) في أَهُ وَدُكُ وَرَنَّ وَرَنِّ : نَحْوُ قَوْلِكَ.

⁽٥) في (م) و(ن): (وَإِذَا) بدلًا من وَإِنْ.

⁽٦) في وأه: وتَامَّا مَنْفِيّاًه.

⁽٧) (عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ، ليست في ول، ولا عند السنهوري (ق٥٦أ).

⁽٨) في (س) ودم، ودن، وعند الأزهري في شرحه (ص٤٣): (نَحْوُ قَوْلِكَ.

⁽٩) في دأ، ودخ، ودس، ودك، ودل، ودي، وعند ابن يعلى (ق٥٦) والمكودي (ص٢٠) والسنهوري (ق٥٦) والرملي (ص٤٤) والإبياري (ق٥١١ب): (مَا قَامَ أَحَدُ، بدلا من: «مَا قَامَ الْقَوْمُ».

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصاً (١) كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحُوُ (٢):
مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ (٣) إِلَّا زَيْداً، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.
وَالْمُسْتَثْنَى بِـ: غَيْرٍ، وسِوَى، وَسُوَى، وَسَوَاءٍ: مَجْرُورٌ لا غَيْرُ،
وَالْمُسْتَثْنَى بِـ: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا: يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ،
وَالْمُسْتَثْنَى بِــ: خَلَا زَيْداً وزَيْدٍ (٥)، وَعَدَا عَمْراً وعَمْرٍ و (٢)،
وَحَاشَا زَيْداً وَزِيدٍ (٧).

⁽١) في (س): (وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ المَنْفِيُّ نَاقِصاً»، وفي (ك، ودن، وعند الأزهري في شرحه (ص٤٣): (وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصاً مَنْفِيّاً».

⁽٢) في (م): (نَحْوُ قَوْلِكَ).

⁽٣) في «ي، وعند الونائي (ق٦٦أ): «وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْداً، بدلا من: ضربت.

⁽٤) نى (ن): (نَحْوُ قَوْلِكَ).

⁽٥) عند ابن يعلى (ق٥٦ب): وقَامَ الْقَوْمُ حَاشًا زَيْدِ وَزَيْداً، وَقَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْداً وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْراً وَعَمْرِو، وقال: ولما مثل قدم في حاشا الخفض وأخر النصب، فقال: حاشا زيد وزيدا ولم يقدم في أخويها إلا النصب، فقال في خلا وعدا: خلا زيدا وزيد، وعدا عمرا وعمروه.

وجاء في دمه: قَامَ القَوْمُ خلَا عَمْراً وَعَمْرِو.

⁽٦) عند المكودي (ص٢٠): ﴿ وَقَامَ القَوْمُ عَدَا عَمْراً وَعَمْرُو، وَفِي ﴿مَ وَعَنْدُ النَّجَمَ (ق٣٣أُ) والكفيري (١٢٠ب): ﴿ وَعَدَا زَيْداً وَزَيْدٍ،

⁽٧) هذا المثال الثالث لا يوجد في (خ) و(ك) و(ن) وليس عند السنهوري (ق٦٧أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق٤٢أ) ولا الإبياري (ق١١٨أ).

وهو موجود عند الأزهري في شرحه (ص٤٥) وكذا في باقي الشروح، وجاء بدلا منه في دي، وطبعة السعادة (ص١٨) والحلبي (ص٩٩): ﴿وَحَاشًا بَكْراً وَبَكْرِ،

بَابُ ﴿لَا»

اعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ^(۱) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا: بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ^(۲)، وَلَمْ تَتَكَرَّرُ «لَا»^(۳)، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا: وَجَبَ الرَّفْعُ^(٤)، وَوَجَبَ تَكْرَارُ ﴿لَا^(٥)، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.

وَإِنْ (٦) تَكَرَّرَتْ (٧): جَازَ إِعْمَالُها وَإِلْغَاؤُهَا، نَحْوُ (٨): لَا رَجُلَ

⁽١) في (خ) وعند ابن يعلى (ق٧٦أ) والمكودي (ص٢١): (تَنْصِبُ النُّكِرَةَ).

⁽٢) في (ز) وعند الإيباري (ق١٩٥): النَّكِرَاتِ بدلًا من النَّكِرَةِ.

⁽٣) كلمة (لًا) لا توجد في (ن) وليست عند السنهوري (ق٦٧ب).

⁽٤) في (م) و(ن) و(ي): (وَجَبَ الرَّفْعُ وَالنَّنْوِينُ، بزيادة كلمة التنوين.

⁽٥) عند السنهوري (ق٦٧ب) زيادة: ﴿ وَوَجَبَ إِلْغَاؤُهَا ﴾.

⁽٦) في طبعة السعادة (ص١٩) والحلبي (ص٢٩) وعند الرملي (ص٢٥١) والنجم (ق٣٣ب) والكفراوي (ص٢١): وَفَإِنْه، بالفاء.

والمثبت من النسخ الخطية، وابن يعلى (ق٦٧أ) والمكودي (ص٢١) والسنهوري (ق٦٧ب) والأزهري في إعرابه (ق٢٢ب) وفي شرحه (ص٤٤) والكفيري (ق٢١١ب).

⁽٧) في طبعة الحلبي: وَفَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَا، بزيادة لا.

⁽٨) في طبعة السعادة (ص١٩) والحلبي (ص٢٩) وعند الأزهري في شرحه (ص٤٥) والكفراوي (ص٢٢): ﴿ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ ﴾ بدلًا من: ﴿ نَحْوُ ﴾ والمثبت من النسخ الخطية، والأزهري في إعرابه (ق٢٤) وباقي الشروح.

فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلُّ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةُ (١). امْرَأَةُ (١).

⁽١) من قوله: (وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ...) إلى آخر العبارة ليس عند المكودي (ص٢١).

بَابُ الْـمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّةُ (١) بِالمُضَافِ.

فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ: فَيُبْنَيَانِ^(٢) عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينِ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ.

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ (٣): مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.



⁽١) عند الخطيب الشربيني (ص٤٥٢) والونائي (ق٠٧أ) والعشماوي (ص٠٤): ﴿ وَالشَّبِيهُ ﴾. (٢) عند المكودي (ص٢١): ﴿ فَالْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ يُتِنَيّانِ... ﴾ دون أما، ولا فاء

 ⁽٣) في (م): (وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ) بزيادة كلمة أما، وفي (خ) بعد هذه العبارة زيادة: (نَحْوُ: يَاغُلَامَ زَيْدٍ، وَيَا خَيْراً مِنْ عَمْرو، وَيَاطَالِعًا جَبَلًا».

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ: الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ^(۱) بَيَاناً^(۲) لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣): قَامَ زَيْدُ^(٤) إِجْلَالاً لِعَمْرِو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.



⁽١) عند المكودي (ص٢٢): (يَجِيءُ) بدلا من يذكر.

⁽٢) في (س): (عِلَّةً) بدلا من بيانا.

⁽٣) وقَوْلِكَ، لا توجد في وس، وليست عند الكفراوي (ص١٢٥) ولا الوناثي (ق٢١أ) وبالسواد عند الإبياري (ق٣٦ أأ).

⁽٤) في (خ): (قَامَ الْقَوْمُ).

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ^(١): الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ^(٢).

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣): جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْجَيْشَ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ.

وَأَمَّا خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِها، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا (٤) فَقَدْ تَقَدَّمَ وَأُخَوَاتِهَا (٤) فَقَدْ تَقَدَّمَ وَأُخُواتِهَا (٥) فِي الْمَرْفُوعَاتِ (٦).

وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ، فَقَدْ (٧) تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ (^{٨)}

⁽١) عند المكودي (ص٢٢): والمفعول معه هو الاسم... يدلا من: ووهو الاسم...).

⁽٢) في (ن) وعند الأزهري في إعرابه (ق٢٠٠): والَّذِي يُذْكَرُ بَيَاناً لِسَبَبِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ، ومثله وقع عند الإيباري (ق٢٦١) لكن وقع عنده: (بِسَبَبِ، بدلا من لسبب.

⁽٣) (قَوْلِكَ) ليست عند المكودي (ص٢٢) ولا الكفراوي (ص٢٦).

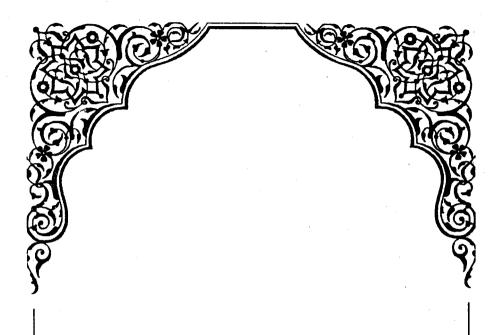
⁽٤) عند الخطيب الشربيني (ص٢٦٤) زيادة: ﴿وَمَفْعُولًا ظَنَنْتُ ۗ.

⁽٥) عند السنهوري (ق٧٤ب): (ذِكْرُهُ)، وعند الخطيب (ص٢٦٤) والإبياري (ق٢٧٠ب): (ذَكْرُهَا).

⁽٦) في (ن): (في بَابِ المَرْفُوعَاتِ)، بزيادة كلمة باب.

⁽٧) عند السنهوري (ق٧٤ب) والأزهري في شرحه (ص٤٦) والنجم (ق٣٥أ): وقَدْه.

⁽٨) في وخ): (فَقَدْ تَقَدُّمَ ذِكْرُهَا).



بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ



بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ (١): مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ (٢)

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِهِ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَعَلَى، وَعَلَى، وَعَلَى، وَعَلَى، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ^(٣) وَعَلَى، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ^(٣) الْقَسَم، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ^(٤)، وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبَّ^(۵)، وبمُذُ^(٦)، وَمُنْذُ^(٧).

⁽۱) في طبعة السعادة (ص۲۰) والحلبي (ص۳۰۰) والونائي (ق۲۷ب): ﴿ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ﴾، وفي وأ، ووم، وعند الأزهري في شرحه (ص٤٧) والنجم (ق٣٥): ﴿ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ولا توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا عند الأزهري في إعرابه (ق٢٦أ)، ولا باقي الشروح.

⁽٢) عند الرملي (ص٢٦٤): ﴿وَتَابِعُ المَخْفُوضِ﴾.

⁽٣) في (أ) و(ع) وطبعة الحلبي (ص٠٠٠) وعند المكودي (ص٢٣) والأزهري في شرحه (ص٤٦) والخطيب الشربيني (ص٢٦٨) والنجم (ق٣٠٠): (وَبِحُرُوفِ).

⁽٤) ﴿ وَالْبَاءُ } ليست عند ابن يعلى (ق٧٧ب).

⁽٥) ﴿وَبِوَاوِ رُبُّ} ليست عند الكفراوي (ص٢٩)، ووقعت عند السنهوري (ق٢٧ب) بعد قوله: ﴿وَفِي، وَرُبُّ...).

⁽٦) عند السنهوري (ق٧٤ب) والونائي (ق٧٠أ): ﴿وَمُذُّهُ.

⁽٧) قال السنهوري (ق٥٧أ): «ولم يذكر في الحروف الجارة هنا حروف الاستثناء، التي هي خلا وعدا وحاشا؛ استغناء عن ذلك بما قال أول الكتاب وفي الاستثناء.

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحُوُ^(۱) قَوْلِكَ^(۲): غُلَامُ زَيْدِ. وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ^(۳). فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحُوُ^(٤): غُلامُ زَيْدٍ، وَالذِي يُقَدَّرُ بِمِن، نَحُوُ^(٥): ثَوْبُ خَزِّ، وَيَابُ سَاجٍ، وَحاتَمُ حَدِيدٍ^(٢).



⁽١) في (ع) واخ، واك، وعند الإيباري (ق١٢٣أ) والكفيري (ق١٣٠أ): نَحْوُ، دون فاء.

⁽٢) «قَوْلِكَ» لا توجد في (ع) وليست عند المكودي (ص٢٣) ولا العشماوي (ص٤٢).

⁽٣) في (ع) وعند الأزهري في شرحه (ص٤٦-٤٧) والخطيب الشربيني (ص ٢٦٩-٢٧٠) والنجم (ق٣٥ب) والكفراوي (ص١٣٠) ورد النص على النحو التالي:

[﴿] وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزًّ، وَبَابُ سَاج، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ﴾.

⁽٤) في اخ، واز،: انْحُوُ قَوْلِكَ.

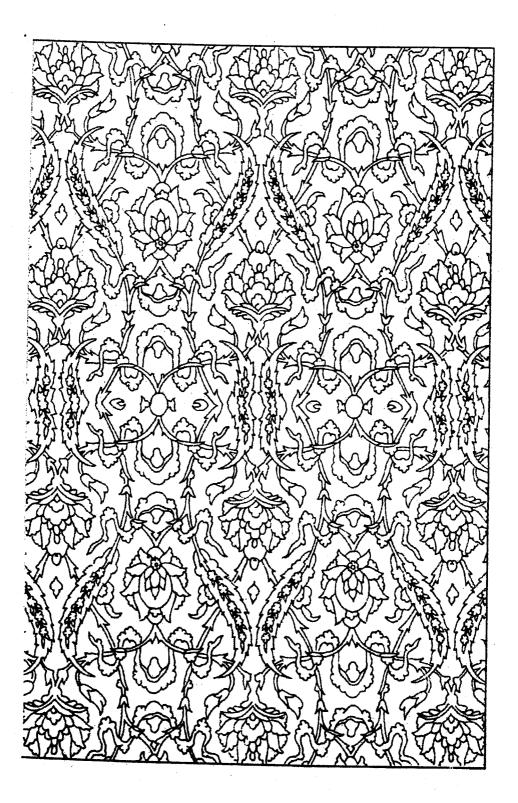
⁽٥) في (ز) واك، وال، (نَحْوُ قَوْلِكَ).

⁽٦) في (أ) و(ن) و(ي)، وعند الكفيري (ق ١٣٠ب) زيادة: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)، وفي (خ) وعند الأزهري في إعرابه (ق٢٦ب): (وَخَاتَمُ فِضَّةٍ)، وفي طبعة الحلبي (ص٣٠٠): وَاللهُ أَعْلَمُ.

قائمة الموضوعات

٥.	تصدير بقلم د. محمد حسان الطيان
٩.	نقلمة المستخدمة المستخدم المستخدمة المستخدمة المستخدمة المستخدمة المستخدمة المستخدمة المستخدم المستح
١1	اولاً: ترجمة الإمام ابن آجروم
۱۱	اسمه وكنيته ونسبه ونسبته
۱۳	مولده
۱۳	شيوخه وتلاميذهشيوخه وتلاميذه
	مكانته وثناء العلماء عليه
	مصنفاته
	وفاته
	ثانياً: التعريف بالمقدمة الآجرومية
	اسم الكتاب
	مكانة المقدمة وثناء العلماء عليها
	موضوعاتها ومباحثها
	منهج مؤلفها
	طبعاتها
۲۱	عناية العلماء بها
۲۱	الشروح
	كتب إعراب الفاظها
7	المنظومات
17	ثالثاً: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
	نص المقدمة الأجرومية
٤١	تعريف الكلام وأقسامه

باب الإعراب ٣٣	24
باب معرفة علامات الإعراب	84
ياب الأفعال	. 04
باب مرفوعات الأسماء باب مرفوعات الأسماء	.71
باب مرفوعات الأسماء	78
المفعول الذي لم يسم فاعله المفعول الذي لم يسم فاعله	
المبتدأ والخبر	
العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر٧٠	
النعت	
العطف	۷٥
التوكيد٧٦	
البدل	
باب منصوبات الأسماء	
المفعول به	
المصدر	٨٥
ظرف الزمان وظرف المكان ٨٧	
الحال	
التمييز	
الاستثناء	
٧ النافية للجنس٧	
المنادى	98
المفعول من أجله	
المفعول معه	
باب مخفوضات الأسماء	
فهرس الموضوعات	
	-



الطبعة الأولى ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م